دور العقوبات الذكية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة

(دراسة في دور العقوبات الاقتصادية)

ا م د . سعد عبيد السعيدي
م م عادي سليمان العبيدي

Saad.col@copolicy.uobaghdad.edu.

iqadysuleiman@uokirkuk.edu.iq

ملخص :

تعد العقوبات من بين أهم الادوات التي وظفتها السياسات الخارجية للدول منذ القدم وتطورت مع تطور الظروف الدولية والاقليمية والداخلية المحيطة بعملية صنع القرار وهي متعددة ومتنوعة تستهدف اجبار الدول الاخرى اما الى الاذعان لإرادة الدول التي تفرض العقوبات او على الاقل ثنيها عن سلوك غير مرغوب، غير انها باتت ومنذ فترة تفضي الى اثار سيئة ومدمرة على الصعيد الانساني لشعوب الدول المستهدفة وتثير معارضة سياسية دولية واضحة مما دفع الدول الى التفكير بطريقة اخرى تستهدف الانظمة السياسية تحديدا وتحاول تجنب ايقاع الضرر المباشر على الشعوب ويسمى هذا النوع من العقوبات بالعقوبات الذكية انطلاقا من تمييزه بين الانظمة السياسية وبين السكان، على الرغم من أنَ تطبيق هذه العقوبات لا يشير الى ذلك الفصل الواضح بين النظام السياسي والسكان على ارض الواقع غير انه يمثل خطوة اكثر تقدما في مجال تقليل الاضرار التي يمكن أن تلحق بالسكان مع الحفاظ على هدف فرض هذه العقوبات .

الكلمات المفتاحية: العقوبات الذكية، العقوبات الاقتصادية، السياسة الخارجية، اهداف السياسة الخارجية

The Role of Smart Sanctions in Achieving Foreign Policy Goals of the United States (a Study of the Role of Economic Sanctions)

Asst. Prof. Dr. Sa'ad Ubaid Alwan
Asst. Inst. Aady Suleiman Mahmoud

ABSTRACT:

Sanctions are among the most important tools employed by foreign policies of countries since ancient times and developed from the development of international ,regional and internal conditions surrounding the decision-making process. They are multiple and varied aimed at forcing other countries either to comply with the will of countries imposing sanctions or at least to discourage them from undesirable behavior. However, for some time, it leads to bad and destructive effects on the humanitarian level for the people of the targeted countries, and it provokes clear international political opposition, which prompted countries to think in another way that specifically targets the political systems and tries to avoid inflicting direct harm on the people. This type of punishment is called smart penalties based on its distinction among political systems and the population. Although the application of these sanctions does not indicate that clear separation between the political system and the population on the ground, but it represents a more advanced step in the field of minimizing the damage that could be caused to the population while preserving the goal of imposing these sanctions.

KEYWORDS: smart sanctions, economic sanctions, foreign policy, foreign policy goals.

المقدمة

العقوبات الدولية وفي مقدمتها العقوبات الاقتصادية لم تكن وليدة الصدفة بل هي قديمة قدم الحضارات التي مارستها، والتي استخدمت على نطاق واسع عبر التاريخ، منذ فترة سيادة الامبراطورية الرومانية والفارسية وامبراطورية اكد واشور ووادي النيل ، هذا المنطق استمر مع اتسام العقوبات الاقتصادية بالطبيعة القانونية - ظهور المنظمات الدولية- وتحول العقوبات الاقتصادية من قاعدة عرفية الى قاعدة قانونية مكتوبة في عهد عصبة الأمم بداية ثم ميثاق الأمم المتحدة لاحقا.

وقد تم التحول الى العقوبات الذكية في العام 1998، بسبب الاثار التي أدت اليها

العقوبات المفروضة على البلدان المختلفة والتي تستهدف عامة السكان وتقوم العقوبات الذكية على عدد من الاليات، ومنها منع الأشخاص المهمين في الدولة المستهدفة من دخول البلدان الأجنبية الأخرى، والحضر الذي يستهدف الطيران من البلد المستهدف بالعقوبات، وحضر تصدير المعدات العسكرية الى البلد المستهدف بالعقوبات، وتجميد أموال البلد المستهدف في مصارف البلدان الأخرى وغيرها من العقوبات.

هذا النوع من العقوبات الذكية الذي يتجنب الحاق الاذى بالسكان انما هو جزء من عملية متكاملة تستهدف دعم وتعزيز اهداف السياسة الخارجية للبلدان التي توظف هذا النوع من العقوبات عبر اظهار الجانب الديمقراطي في السلوك الخارجي وتوخي الحذر وتعزيز فرص السلام ودعم سمعة ومكانة الدولة التي تفرض العقوبات بأعتبارها دولة تميز بين سلوك النظام وبين سلوك المجتمع ، وهذا اصبح من الثوابت في مجال دعم الحركة السياسية الخارجية للدول

وقد كانت الولايات المتحدة واحدة من بين الدول التي وظفت العقوبات الذكية بشكل كبير في سياستها الخارجية عبر جملة من الادوات الهجينة لتحقيق اهدافها، وكانت الاداة الاقتصادية واحدة من بين اهم هذه الادوات وهو ما سنذهب الى تفصيله في هذا البحث .

مشكلة الدراسة: ينطلق البحث من اشكالية رئيسة ويحاول البرهنة على فرضية تتسق والسياق العام للمشكلة، اما مشكلة البحث فهي عبارة عن سؤال مركزي قوامه الاتي : هل تعد العقوبات الذكية واحدة من الادوات المهمة في مجال تحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية ؟ وما طبيعة ومقدار تأثير ذلك النوع من العقوبات لا سيما الاداة الاقتصادية على تحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية ؟

فرضية البحث:

تعد الأداة الاقتصادية لاسيما (تلك التي باتت جوهر العقوبات الذكية) من اهم أدوات السياسة الخارجية التي أصبحت تستخدم بشكل واسع وكبير كاحد وسائل الردع والعقاب للدول الخصم او التي لا تتماهى مع السياسة الخارجية الامريكية او تلك التي تمثل نوعاً من التهديد لمصالح الولايات المتحدة، فالعقوبات الذكية بشكل عام والعقوبات الذكية التي تستهدف الجانب الاقتصادي من اهم القطاعات المستهدفة التي من الممكن أنْ تحقق اهداف السياسة الخارجية الامريكية بشكل عام.

منهج البحث : ومن اهم المناهج في مجال العلوم السلوكية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص هما المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام الى الخاص والمنهج الاستقرائي

الذي ينطلق من الخاص الى العام، وفي هذا البحث فان المنهج الاستنباطي هو المنهج المتبع حيث سيتم البحث في العقوبات الذكية بشكل عام ثم الذهاب الى بحث دور الاداة الاقتصادية بشكل خاص .

وسيتم تقسيم البحث الى الاتي :

المبحث الأول

مفهوم العقوبات الذكية

ظهرت العقوبات الذكية استجابة للقلق المتولد من الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية التقليدية الشاملة على حياة المواطنين الضعفاء، فضلا عن الاثار الواقعة على الدول الفقيرة جراء تلك العقوبات، واستجابة لهذه المخاوف ظهرت جملة من التدابير منها العقوبات المالية وحضر السفر وحضر الأسلحة والقيود على السلع ذا الاستخدام المزدوج، لوصف ان النوع الجديد من العقوبات الذكية وسيلة لتركيز ضغط على الأطراف الفاعلة في البلدان المستهدفة والمسؤولة عن انتهاك القوانين الدولية وليس الشعب. (بيتر رودولف، 2007 : ص26)

ظهرت العقوبات الذكية من اجل تحقيق جملة من الأهداف، وكالاتي. (قردوح رضا، 2011: ص34)

1. إضفاء الطابع الإنساني للعقوبات: فالعقوبات الاقتصادية التقليدية الشاملة تعد أداة قسرية على شعب الدولة المستهدفة بالعقوبات دون النظام السياسي لها، لذا ظهرت العقوبات من اجل التخفيف من حدة تاثيرها على الحياة البشرية، فالعقوبات الذكية كلما كانت محددة الأهداف وحصرت الشريحة التي تستهدفها، كلما كانت ذات ضغط كبير على الجهات المعنية، وكانت متماشية مع حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني فزادت نسبة نجاحها، ومعاقبة البلد بطريقة محددة وبعيدة عن التاثير على الشعب من اجل ان لا يكون ضحية.

2. اعداد صياغة جديدة لآلية العقوبات الشاملة، فهناك تعارض بين اهداف بعض اعضاء مجلس الامن واهداف منظمة الأمم المتحدة، واستجابة للتقرير السنوي لاعمال منظمة الأمم المتحدة عام 1998 الذي قال فيه السيد الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي انان « لابد من أنْ يفيق المجتمع الدولي من وهم العقوبات لاهداف إنسانية، فالتطبيق الصارم والشامل للعقوبات يصعب معه تجنب المعاناة الشديدة لعامة الشعب.(قردوح رضا، 2011 : ص34)

3. منع وصول التكنولوجيا الى البلد المستهدف.

4. للعقوبات دور مهم ومؤثر في إمكانية تقويض الاستقرار، ومن الممكن أنْ يكون هناك هدف مستتر غير واضح للعيان او نتيجة غير مقصودة للعقوبات تتمثل في التغيير المرتقب للنظام السياسي للدولة المستهدفة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف العقوبات الذكية في مطلب اول، وأنواع العقوبات الذكية في مطلب ثان.

المطلب الأول : تعريف العقوبات الذكية

تشير العقوبات الذكية الى تلك العقوبات التي تستهدف قطاعات النخبة من اجل دفع النخبة الى الضغط على الفئة الحاكمة، ان العقوبات الذكية تؤثر على النظام السياسي ككل ، وهذا يتطلب التنسيق بين الدول على الأصعدة كافة.(علي طالب لاحج، 2016: ص32)

تشير العقوبات الذكية الى تلك العقوبات التي تستهدف قطاعات النخبة من اجل دفع النخبة الى الضغط على الفئة الحاكمة.

وعرفت العقوبات الذكية بانها» الجزاءات التي تفرض من اجل التأثير على نقاط معينة من الأنشطة الاقتصادية في البلد المستهدف».(جيف سيمونز، 1998: ص63)

وقد عرفت كذلك « بانها بمثابة حرب بدون وسائل عنيفة» .(قردوح رضا، 2011: ص59)

ان فكرة العقوبات الذكية مبنية على مبادلة تسمح للدولة صاحبة القرار بوساطتها دخول السلع الى البلد الذي تفرض عليه العقوبات البحرية، ويقتصر على السلع المدنية، وتقييد دخول السلع ذات الاستخدام المزدوج (السلع العسكرية والمدنية) وان تودع العوائد الاتية من الصادرات في حيازة طرف ثالث.(كينث كاتزمان، 2003: ص13)

وقد تطرق ميثاق الأمم المتحدة للعقوبات الدولية الذكية على انها « تدابير لا تتطلب استخدام القوة المسلحة» .(عبدالرحمن لحرش، 2011: ص75)

اما عن التعريف الفقهي (القانون الدولي) للعقوبات الاقتصادية نجد بانه هناك ثلاثة اتجاهات ، فالاتجاه الأول أعطاها تعريفا موسعا « بانها أي تصرف سياسي يحمل اذى او اكراه تقوم به الدولة في سياستها الاقتصادية الخارجية»، اما الاتجاه الثاني فقد تناولها» بانها جزاء يهدف الى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها

لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه القانون الدولي»، اما الاتجاه الأخير فقط عرفها بانها» الحرمان الفعلي او التهديد باستعمال العلاقات الاقتصادية من جانب دولة واحدة او اكثر (المرسل) بهدف التاثير على سلوك دولة أخرى (الهدف) في القضايا غير الاقتصادية او الحد من قدراته العسكرية «.(شيبان نصيرة، 2019: ص ص77-78)

ونظرا للنتائج السلبية للعقوبات الاقتصادية الشاملة، ودور المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، فضلاً عن المواقف الدولية من نتائج الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد اجتياحه للكويت عام 1990 ، ظهرت مبادرات دولية لتصميم عقوبات ذكية تستهدف النخبة الحاكمة والمؤسسات الحكومية ومن غير المساس بقوت المواطنين المدنيين والأطفال، مثل مبادرة بون برلين ، وانتر لاكن و مبادرة ستوكهولم، في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

غير ان مصطلح العقوبات الذكية لا يزال من المفاهيم الجديدة نسبيا ، والذي لا يدرك معناه الا المختصين في هذا المجال .

فقد فهم (جورج لوبز) و(ديفد كورت رايت) العقوبات الذكية بعد ان شهدت تطورا مفاهيميا جديدا بانها» تلك التدابير التي تفرض ضغوطاً قسرية على افراد وكيانات محددة. مقيدة بذلك منتجات او أنشطة انتقائية ، مع التقليل من الاثار الاقتصادية والاجتماعية غير المقصودة على الفئات الضعيفة من السكان والمارة الأبرياء» . (قردوح رضا، 2011: ص35)

سياسة العقوبات الذكية هي تلك التي تفرض الضغوط القسرية على الافراد والكيانات المحددة والتي تقيد المنتجات او الأنشطة الانتقائية

وقد أسهم باحثون آخرون في تطوير مفهوم واسس العقوبات الذكية، ومنهم « مارجريت دوكسي» (Mar-garet P. Doxey) حينما وصفوها بانها « الأساليب الجزائية التي تفرض او يتم التهديد بفرضها ، وتأتي هذه الأساليب كاستجابة معلنة لفشل تلك العقوبات على الدول المستهدفة او انتهاكها للمعايير والالتزامات الدولية «. (عبدالله مصطفى عبدالرحيم الطلوزي، 2002: ص ص 13-14)

واضاف «ديفيد كورترايت وجورج لوبيز» (David Cortright، George A. Lo-pez) « ان سياسة العقوبات الذكية هي تلك التي تفرض الضغوط القسرية على

الافراد والكيانات المحددة والتي تقيد المنتجات او الأنشطة الانتقائية، مع التقليل من الاثار الاقتصادية والاجتماعية غير المقصودة على الفئات الضعيفة من السكان والمارة والابرياء». (ديفيد كورترايت واخرون، 2001: ص2)

المطلب الثاني: أنواع العقوبات .

وبالإمكان تقسيم العقوبات إلى:

أولا: العقوبات الشاملة

وهي العقوبات التي كانت مستخدمة في الفترة السابقة – الفترة التي سبقت ظهور العقوبات الذكية- ولحد فترة التسعينات، ومن ابرزها العقوبات الشاملة التي فرضها المجتمع الدولي ما بعد اجتياح العراق للكويت عام 1990 ، حيث كانت تشتمل على جميع القطاعات وبما فيها الغذاء والصحة، مما أدى الى كارثة إنسانية بحقوق الانسان والطفل الامر الذي استدعى ارتفاع أصوات المنظمات التي تعنى بحقوق الانسان للضغط على الأمم المتحدة التي استحدثت برنامج النفط مقابل الغذاء للتخفيف جزئياً من معاناة الشعب العراقي .

ثانيا: العقوبات الذكية

وهي العقوبات الانتقائية المستهدفة للنخبة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تصب في التأثير المباشر على النظام السياسي دون الضغط او التعرض الى الشعوب وطرائق معيشتهم بأقصى حد ممكن، وتقسم هذه العقوبات إلى:

1. الحظر على الأسلحة

ويستهدف هذا النوع (التصنيع ، التصدير، الاستيراد، مكونات التكنولوجيا)

منذ نهاية الحرب الباردة بادرت الأمم المتحدة إلى اللجوء لفرض حظر على الأسلحة الذي أصبح المجتم الدولي ينظر اليها على انها وسيلة مهمة لنزع فتيل التهديدات للسلام أو الإخلال بالسلم أو العدوان المسلح على النحو المتوخي في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما يعد الحظر على الأسلحة آلية لا غنى عنها للحد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحرمان مرتكبيها (سواء كانت حكومات أو الأطراف الفاعلة) من الأدوات القمعية (الأسلحة) التي ترتكب بها مثل هذه الانتهاكات.(ديفيد كورترايت وجورج أي لوبز، 2002: ص109)

يقصد بحظر توريد السلاح وفقا للتفسير الصادر عن لجنة العقوبات لمجلس الامن منع ما قد يتم بصورة مباشرة او غير مباشرة توريد الأسلحة، وما يتصل بها من شتى الأنواع

الى الكيانات والافراد المدرجة أسمائهم في القائمة المشمولة بالعقوبات (الأشخاص المستهدفين). بهدف منعهم من الحصول على أي نوع من أنواع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد.

وعلى هذا النحو يكون هذا النوع من الحظر مبررا أخلاقيا، لانه يوجه ضد المجموعات التي ترتبط بأعمال العنف الذي غالبا ما تكون ضحاياه من السكان المدنيين على الرغم من استخدام الأسلحة الشرعية في حالات الدفاع عن النفس ، كما وان صور هذا الحظر تتمثل بحظر كلي وقيود على الإنتاج والحظر على التوريد. (ارني توستنسنروبيت بول، 2002: ص383)

ان توفر السلاح يسهم في استمرار النزاعات وتصعيدها، ذلك فضلا عن اثارها السلبية على النواحي الإنسانية، فان حظر استيراد او تصدير السلاح لا يمكن مقارنته بالتدابير التي تستهدف سلعا ذات طابع اكثر التصاقا بالاحتياجات اليومية للشعب. (عدنان المصري، بلا: ص8)

ان توفر السلاح يسهم في استمرار النزاعات وتصعيدها ، ذلك فضلا عن اثارها السلبية على النواحي الإنسانية

إن حظر الأسلحة بهذا المعني يساعد على ثني القيادات العسكرية والسياسية و حرمانهم من الحصول على الأسلحة والمعدات ذات الصلة، في حين تجنيب السكان المدنيين الألم والحرمان الاقتصادي، فالحظر على الأسلحة يسعى للحد من تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع العنيف عن طريق الحد من الحصول على الأسلحة، وهو هدف كثيرا ما يطبق في أفريقيا. فضلاً عن ذلك، يساعد الحظر على الأسلحة في تحديد أولئك الذين ينتهكون الأعراف الدولية، وهكذا فالمنطق البسيط من وراء فرض حظر على الأسلحة كما يراه مناصرو العقوبات الذكية هو: بدون الأسلحة لن يكون هناك الكثير من صراع. (قردوح رضا، 2011: ص72)

2. العقوبات التجارية

وهي أحد أشكال العقوبات الذكية، وتتمثل في فرض المقاطعة على بضائع دولة الهدف، وإطلاق شراء السلع والاحتياجات المدنية، وفي الوقت ذاته يضيق الخناق على النظام السياسي في دولة الهدف من منعها شراء المواد التي تسمى بثنائية الاستعمال وتستخدم في الصناعة التسليحية، فالمنظمة الدولية تمنع الدول المحيطة بدولة الهدف وبموجب آلية معينة من السماح بتصدير واستيراد تلك

المواد المشكوك في استخداماتها من والى تلك الدولة، وقد تبنت آلية عمل خاصة بتطبيقها للعقوبات الذكية وهي كيفية التعاقد مع شركات تجارية لإبرام صفقات وعقود و تقديمها القوائم بالبضائع المقترح شراؤها، وألزمتها بالإبلاغ عن أي غموض يكتنف استخدامات المواد الواردة في تلك العقود، باعتبار أن العقوبات الذكية تقوم بإطلاق شراء السلع المدنية دون المواد ثنائية الاستخدام الداخلة في صناعة الأسلحة، ويتوقف تطبيق هذا الشكل من العقوبات ونجاحها على مدى تعاون الدول المحيطة بدولة الهدف .(سوران إسماعيل عبدالله بنديان، 2012: ص88).

من الأمثلة على مقاطعة السلع الأساسية المحددة تلك التي شملت الحظر النفطي المفروض على العراق ويوغوسلافيا والرقابة على منظمة «الخمير الحمر» في « كمبوديا» و»يونيت» في أنغولا « والمجلس العسكري الحاكم في سيراليون، في حين تم استخدام الحظر على تصدير الخشب في كمبوديا والحظر المفروض على الماس فرض ضد أنجولا وسيراليون وليبيريا، ويعد الحظر على الماس نوع من إجراءات الإنفاذ الجديدة والمبتكرة من العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة اعترافا بالدور المركزي لتجارة الماس في تمويل الصراعات الدموية في كل من أنغولا وليبيريا وكمبوديا وسيراليون لوضع حد للإتجار غير المشروع في ما يسمى «الماس الدموي»(قردوح رضا، 2011: ص77)، حيث اتخذت خطوات هامة في هذا الشأن لتطهير صناعة الماس عبر عقد عدة مؤتمرات دولية في كل من «An-"، "London Pretoria ،twerp» في صيف وخريف عام 2000م، حيث اتفق فيها زعماء هذه الصناعة على إصدار شهادات المنشأ الصادرات الماس وتشديد المراقبة والسيطرة على واردات الماس(ديفيد كورترايت وجورج أي لوبز، 2002: ص13)، لتتوج في النهاية بعملية «Kimberley» التي تعتبر مخططاً انشأ في عام 2002م لمنع الماس من تأجيج الصراعات. (المفوضية الأوروبية للعلاقات الخارجية، 2009: ص11)

أن العقوبات الذكية تقوم بإطلاق شراء السلع المدنية دون المواد ثنائية الاستخدام الداخلة في صناعة الأسلحة

3. حظر السفر ورحلات الطيران

حظر السفر هو تدبير ذو طابع استهدافي يفرض على الكيانات والنخب والمسؤولين في الدولة المشمولة بالعقوبة وكل من له علاقة بهم، بمنعهم من الخروج من أراضيهم ودخولهم أراضي أجنبية، ويتخذ أشكالاً عدة من بينها إلغاء تأشيرات وتصاريح

الدخول الممنوحة للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة السوداء، أو رفض منحهم تأشيرات أو تصريح بالدخول، بهدف منعهم من إقامة علاقات خارجية وإجراء مساومات أو المشاركة في الأنشطة التجارية، التي تؤدي إلى تفعيل اقتصاد الدولة المستهدفة، وإبعاد ونبذ الأفراد المستهدفين على المستوى الدولي، ومن ثم إحاطة العزلة عليهم بشكل تام وبالتالي منعهم من التحايل والتهرب من العقوبة. ويمكن فرض إعفاءات عن حظر السفر بسبب استثناءات تحدد من لجنة العقوبات الخاصة بهذا الشأن، مثلا عندما يكون الدخول أو العبور من أجل تنفيذ إجراءات قضائية، أو يكون السفر ضرورياً كالسفر لاحتياجات طبية أو لأداء شعائر دينية كالحج. (شيبان نصيرة وعباس طاهرة، 2011: ص ص275-276)

ومن الأمثلة عليها العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على (600) شخصية قريبة من الرئيس اليوغوسلافي السابق «سلوبودان ميلوسوفيتش» (Slobodan Milosevic)، وقيدت حركتهم وحرمتهم من السفر والتنقل في أوروبا، اثناء أزمة كوسوفو بين السنوات (1998-2000) . (سوران إسماعيل عبدالله بنديان، 2012: ص85)

ويمكن تلمس صوراً من العقوبات الذكية من القوانين والمراسيم الأحادية الصادرة من الدول لمعاقبة الأفراد والشركات بمنعهم دخول الحدود الإقليمية، كالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عام (1993) ضد «جيري أدامز» (Gerry Adams) رئيس جهاز الى «شين فين» (Sinn Fein) الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي وحرمانه من تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة على الرغم من تلقيه وعدا من « بيل كلينتون» أثناء حملته الانتخابية على منحه تأشيرة الدخول، وبعد محاولات كثيرة من اللوبي الايرلندي في الولايات المتحدة الأمريكية استطاع «أنتوني ليك» (Anthony Lake) مستشار الأمن القومي إقناع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون» لمنحه تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة شرط أن لا تتجاوز مدة إقامته ثمانية واربعين (48) ساعة. (عبدالله مصطفى عبدالرحيم الطلوزي، 2002: ص ص 40-52)

إن الأساس المنطقي وراء فرض عقوبات مستهدفة على السفر هو وضع عبء عدم الامتثال إلى النخب، حيث تهدف القيود المفروضة على السفر سواء أكانت فردية أو على رحلات الركاب التجارية إلي فرض صعوبات على النخب في مجال العلاقات التجارية والاتصالات الخارجية، والحصول على الدعم أو التعاطف من الأجانب، ومن المتوقع أن القيود المفروضة على التأشيرات والتدابير المماثلة التي تنطبق مباشرة على أسر النظام

سوف يكون لها تأثير سلبي على المعنويات ليس فقط على الدائرة الداخلية لأعضاء النظام ولكن أيضا علي نطاق الوفد المرافق. (قردوح رضا، 2011: ص74)

وبصرف النظر عن عدم امتثال المستهدفين، فان عقوبات السفر تحمل معنى رمز بإرسال إشارات قوية على عدم الموافقة فهي احدى السبل لإحراج المسؤولين عن طريق النشر على نطاق واسع لهوياتهم، وبالتالي عقوبات السفر تسهم في عزل الهدف من التفاعل الدولي العادي وفي نزع الشرعية عن سلوك الهدف. (ارني توستنس وبيت بول، 2002: ص 391)

عقوبات السفر تسهم في عزل الهدف من التفاعل الدولي العادي وفي نزع الشرعية عن سلوك الهدف

وقد يكون الحظر شامل لجميع الرحلات الجوية من وإلى الإقليم المعني، وكذلك فرض حظر على التجارة في مناطق الطيران والخدمات ولكن هناك أيضا فرض عقوبات محدودة أكثر من حظر الطيران فقط على البضائع والرحلات الجوية الدولية من الطائرات التي يملكها الهدف أو الرحلات الجوية من شركات معينة من وإلى الأراضي المستهدفة.

واختيار درجة شموليتها يعتمد على الآثار الإنسانية الناتجة والدقة التي وضعت بها العقوبات المفروضة ومدى فرضها على مجموعات مختارة ودرجة الإجماع بين أعضاء مجلس الأمن، وخلافا لقرارات الحظر على الأسلحة والعقوبات المالية فان الجوانب الإنسانية لا بد من النظر إليها بجدية عند صياغة نظام العقوبات المفروضة على السفر، إذ يمكن أن تعوق المرضى الذين يحتاجون إلى السفر إلى الخارج للحصول على العلاج الطبي، ويمكن ايضا انْ تكون طرق التجارة قد تعطلت بشكل خطير مما يسفر عن خسائر للدخل بالنسبة لقطاعات التصدير في البلدان الفقيرة وهذا يمكن أنْ يكون له عواقب خطيرة وبسرعة كبيرة. (كاي كودنبروك، 2008: ص50)

العقوبات المالية هي مجموعة من التدابير تتخذ اشكالاً عدة من بينها تجميد أصول الأموال والموارد الاقتصادية

4. العقوبات المالية

العقوبات المالية هي مجموعة من التدابير تتخذ اشكالاً عدة من بينها تجميد أصول الأموال والموارد الاقتصادية، تقييد الوصول إلى الأسواق المالية والحد من القروض والائتمان، تقييد عملية بيع الممتلكات في الخارج...، شهدت حالات عدة في ظل العقوبات الشاملة لكنها لم تصاغ بصفة دقيقة وعرفت نقص وغموض في

المصطلحات مما أثر في تنفيذها على المستوى الدولي، بينما العقوبات المالية في ظل التعديل الجديد لها تم تنقيحها بصفة دقيقة، وأغلب القرارات التي صدرت في هذا الشأن كانت على شكل تدابير تجميد أصول الأموال والموارد الاقتصادية، والمقصود بالتجميد وفقا للجنة العقوبات بمجلس الأمن ليست المصادرة أو نقل الملكية وإنما منع وحرمان المستهدفين من استخدام أصولهم المالية ومواردهم الاقتصادية لمدة مؤقتة إلى حين العدول عن السلوك المخل بالسلم والأمن، لمنعهم من دعم نشاطاتهم، ويسري مصطلح تجميد الأصول على جميع الموارد المالية والاقتصادية بجميع أشكالها، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر مثل المبالغ النقدية والشيكات والمطالبات المالية والفواتير والحوالات والصكوك لحاملها وأدوات الدفع بالأنترنيت، وغيرها من وسائل الدفع، رأس المال السهمي والحصص المالية الأخرى في مقاولة ذاتية أو في شركة أشخاص. (شيبان نصيرة وعباس طاهرة، 2019: ص275)

ومثال تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى: استهدفت العقوبات الأفراد المرتبطين بحركة طالبان أو تنظيم القاعدة، وجميع الكيانات والجماعات والمؤسسات المرتبطة بهم، ويتمثل الغرض من هذه العقوبات في حرمان الفئات المشمولة بالعقوبات، من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، من وسائل دعم نشاطاتهم، وينصرف مصطلح التجميد إلى منع الاستخدام أو النقل أو تغيير الوجهة، أو التحويل أو الوصول إلى الأموال أو الأصول المالية الأخرى. أما بالنسبة إلى الموارد الاقتصادية الأخرى فيشير التجميد إلى منع استخدامها للحصول على أموال أو سلع أو خدمات بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البيع أو النقل أو الإعارة أو الرهن. (عدنان المصري، بلا: ص11)

لذلك عندما تنفذ العقوبات المالية المستهدفة فإنها تهدف إلي تغيير في سياسة الدول المستهدفة على افتراض أن القيادة المستهدفة سوف تتأثر بالضغوط المالية، وفي بعض الحروب بالأخص ذات تطهير عرق ما) قد تتجاوز أي قلق لمصالحها المالية، وفي هذه الحالات نجد أن استهداف القيادة مباشرة لن يكون كافيا لأن ولاءها للقضية (انتصار في من المهم على نحو مضاعف ضمان أن العقوبات واسعة بما فيه الكفاية لتشمل أولئك الذين يقدمون الدعم الضروري للقيادة دون أن يشاركوها حماس القضية، على سبيل المثال أشارت التقارير في آيار من عام 1999 أن عضوا في الدائرة الداخلية ل»slobodan Milosevies Dragomir Karic- رجل أعمال - تفاوض سرا مع الروس والأميركيين في فيينا

للسماح بدخول قوات برية أجنبية الى كوسوفو»؛.

كما أنه ومن معاقبة القيادة وشركائها عن سلوكهم المشين فإنها يمكن أن تكشف المكاسب غير المشروعة على حساب عامة السكان، كما يمكن استخدامها كوسيلة للردع أو تحذير لزعماء آخرين الذين قد يرغبون في أن يتعارض سلوكهم مع القواعد الدولية. (جابر، 2019: ص144)

5. العقوبات السياسية والثقافية

من بين العقوبات المستحدثة والتي تفرض بطريقة ذكية هي استهداف النشاطات الثقافية للدولة المستهدفة ومنعها من المشاركة في المبادرات والندوات الثقافية الدولية التي تقيمها الدول، وهذا النوع لا يستخدمه مجلس الأمن بكثرة إلا في حالات شبه نادرة. يتم فرض عقوبات ذكية على رجال السياسة والدبلوماسيين للدولة المستهدفة عن طريق إبطال تأشيرات الدخول وطردهم من النشاطات التي تقيمها المنظمات الدولية سواء الإقليمية أو العالمية، وتمتد أحيانا إلى سحب التمثيل الدبلوماسي لهم في السفارات بصفة نهائية أو مؤقتة. ومنها اغلاق سلسلة مطاعم ماكدونالدز وال كي اف سي فضلاً عن ماركات شانيل وغيرها في روسيا الاتحادية وعلق السينما والأفلام الحديثة .

او كما هو الحال في بعض المبادرات الفردية من بعض الدول الغربية في مقاطعة المنتدى الاقتصادي العالمي الذي اقامته السعودية عام 2020 ، لمعاقبة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان المتهم بالتستر على اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي ، او الافصاح عن عدم الرغبة في زيارة ولي العهد لمناسبات وطنية او مناسبات خاصة واخرها جنازة الملكة البريطانية اليزابيث.

المبحث الثاني

مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها

ان اهم اشكالية تواجه تعريف السياسة الخارجية تعريفا جامعا يمتاز بالتوافق بين اهم دارسيها هو ان اغلب التعاريف تنحاز لمفهومها الخاص استنادا الى احد ابعادها او مكوناتها على مستوى السلوك .

وهذا ما واجهه الكثير من الباحثين في مجال تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق لا سيما منهم الباحثين العرب ومنهم مثلا حامد ربيع ومازن الرمضاني ومحمد السيد سليم، فقد اعتبر مثلا محمد السيد سليم ان عدم الاتفاق على تعريف واحد للسياسة الخارجية بسبب اختلاف ابعادها ومكوناتها واحد من بين المعوقات التي تحول دون تطور

نظريات صنع القرار السياسي والسياسة الخارجية بشكل عام . (محمد السيد سليم، 1998: ص11)

فمن الباحثين مثلا فريق ومنهم (هاس) يعرفون السياسة الخارجية بدلالة النوايا التي تدفع الدول لنمط معين من السلوك الخارجي ومنهم من يعرفها على انها خطط مثل (ريتشارد سنايدر) (مازن الرمضاني، 1991: ص25). وعرفها اخرون على انها الغايات التي تتوخاها الدول او هي المبادئ العامة التي تتحكم في ردود افعال الدولة.

ان السبب الاساس لتعدد وتنوع هذه المدلولات للسياسة الخارجية تكمن في غياب نظرية اكاديمية عامة للسياسة الخارجية قد تكون طبيعتها الدينامية وسرعة التفاعلات الدولية هي المسؤولة عن غيابها. (مصطفى عبد الله خشيم: 1425 هجرية: ص113)

أنَّ السياسة الخارجية بطبيعتها تعكس معانٍ مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا واكاديميا بشكل يفضي الى احداث هذا الاختلاف في تحديد مفهوم السياسة الخارجية

او قد يكون السبب في ذلك هو أنَّ السياسة الخارجية بطبيعتها تعكس معانٍ مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا واكاديميا بشكل يفضي الى احداث هذا الاختلاف في تحديد مفهوم السياسة الخارجية .(كي هولستي، 1977: ص22)

وبكل الاحوال فأن السياسة الخارجية هي احدى اهم فعاليات الدولة التي تعمل على تنفيذ اهدافها التي صاغها صناع القرار في اطار البيئة الخارجية ، فعبر السياسة الخارجية تسعى الدول الى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي واهدافها الفكرية وازدهارها الاقتصادي ورفاهية شعبها وسمعتها .

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

يعرف « **تشارلز هيرمن**» Charles Herrman السياسة الخارجية على أساس أنها "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" (محمد السيد سليم، 2002: ص11) و هذا التعريف يربط اكثر بين عملية السياسة الخارجية وسلوكها، كما يعرف " هارتمن HARTMAN السياسة الخارجية على أنها: " تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود» (احمد شلبي، 2006:

ص 18). وما يلاحظ على هذا التعريف أن الغموض يكتنفه، من جانب أنه يقتصر مفهوم السياسة الخارجية على متغير واحد هو المصلحة الوطنية، بينما في الواقع أن السياسة الخارجية لا يمكن أن يستقيم مدلولها على متغير واحد فحسب.

في حين يعرف " **محمد السيد سليم**" السياسة الخارجية على أنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي». (محمد السيد سليم، 2002: ص10)

ويقدم " **مازن الرمضاني** " تعريفا للسياسة الخارجية على أنها: " تلك الأفعال الهادفة، والمؤثرة للدولة والموجهة نحو خارج حدودها». (مازن إسماعيل الرمضاني، 1991: ص13)

الهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية.

وقد عرفها كذلك «**حامد ربيع**» بانها « التفاعل الذي لابد أنْ يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري ، نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من اكثر من وحدة سياسية واحدة». (احمد نوري النعيمي، 2013: ص2009).

في حين ذهب " **فاضل زكي** " الى وصف السياسة الخارجية على أنها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول».(محمد السيد سليم، 2002: ص9).

المطلب الثاني: اهداف السياسة الخارجية

يعد الهدف في السياسة الخارجية هو ما يريد صانع القرار تحقيقه وتمثل التطورات صانع القرار للظروف و الأوضاع التي يقوم بإنجازها مستقبلا على الصعيد الخارجي ، فالهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية.

وتحديد اهداف السياسة الخارجية وترتيب أولوياتها ضمن هذا الاطار المحدد والمحسوب بدقة وواقعية، هو من صميم عمل من تناط اليهم مسؤولية صنع هذه السياسة الخارجية، الذين يأتي في مقدمتهم رؤساء الدول في الدول ذات النظم الرئاسية ، او رؤساء الوزراء في الدول ذات النظم البرلمانية ، وبعدهم وزراء الخارجية ووزراء الدفاع، وغيرهم من كبار الدبلوماسيين بحكم خبراتهم المتراكمة ، ودرايتهم

الواسعة كممارسين محترفين للعمل الدبلوماسي وكمعايشين ميدانيين له، بكل ما يكتنفه من ظروف ومؤثرات.

ويختلف الهدف في السياسة الخارجية عن مجرد رغبة(محمد السيد سليم، 2002: ص40)، إذ لابد أن يتضمن قيمة مرغوبة، وهذا نتيجة تخصيص القدر الضروري من عوامل قوة الدولة التي سيلزمها للانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصورات النظرية إلى مرحلة التنفيذ (هشام محمد الاقداحي، 2012 : ص16)، وتحديد أولوية الأهداف القومية لدى الوحدة السياسية، تتحكم فيه عوامل عدة منها ما يتصل بالظروف الطبيعية للدولة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، ومنها ما يتصل بطبيعة النظام السياسي، وما يتصل بشخصية صنع القرار.

وتحديد أهداف أي وحدة سياسية ليس من السهل في ميدان السياسة الخارجية، إذ ما قد يعد هدفا رئيسيا لدى دولة ما في مرحلة زمنية معينة، يمكن أن تتراجع أهميته، وتتحول رتبته ليصبح وسيلة للدولة نفسها في حقبة زمنية لاحقة.او قد يكون بالنسبة لدولة اخرى هدفاً بمستوى مختلف تماما .

يأتي حماية الامن القومي وسلامة ارض الدولة في مقدمتها، وهي الاهداف التي لا تتردد الدول في الدخول في حرب للدفاع عنها

وهناك تقسيمات عدة لأهداف السياسة الخارجية اهمها ذلك الذي يقسمها تبعا لأهميتها على انها اهداف استراتيجية عليا ويأتي حماية الامن القومي وسلامة ارض الدولة في مقدمتها، وهي الاهداف التي لا تتردد الدول في الدخول في حرب للدفاع عنها اذا تطلب الامر، واهداف استراتيجية متوسطة تتعلق بالدرجة الاساس بتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وحفظ هيبة وسمعة الدولة ، واهداف ثانوية من بينها الحرص على ديمومة الاشتراك في المنظمات الدولية والاقليمية .

في حين ذهب آخرون الى تقسيم اهداف السياسة الخارجية بطريقة اخرى مقاربة حينما وضع في مقدمتها أهدافا رئيسية للسياسات الخارجية للدول (إسماعيل صبري مقلد، 2013: ص64):

وتتمثل الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول بالاتي:

أولا: الاهداف العليا التي تتعلق بحماية السلامة الإقليمية ودعم الامن القومي للدولة والحفاظ على سيادتها واستقلالها في مواجهة كل اشكال الخطر والتهديد الخارجي.

ثمة اتفاق عام على هذا الهدف بالذات حيث يعد الهدف الاستراتيجي الأول بلا منازع في السياسات الخارجية لجميع الدول ودون استثناء، وأياً كان حجم موارد القوة المتاحة لها ، او أهمية موقعها الجغرافي، وأنواع المعتقدات السياسية التي تدين بها ، او طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تختاره لنفسها، او حجم تعدادها السكاني، او ما الى ذلك من القدرات والإمكانات.

ثانيا: الهدف المتعلق بسعي الدولة الى تنمية مواردها من القوة والنفوذ، حتى يمكنها ان تحمي كيانها وتدافع عن مصالحها بالفاعلية المنشودة.

من المظاهر الأخرى الشائعة في العلاقات الدولية على مر التاريخ، سعى كثير من الدول الى تنمية مواردها وامكاناتها الذاتية من القوة والنفوذ ، حتى وان كان الثمن المدفوع في تلك المجالات ينطوي على اضرار بمصالح وامن الدول الأخرى، التي قد تتأثر سلبا وبشدة، من جراء اختلال موازين القوة السائدة في غير صالحها، او على حسب أمنها ومصالحها الاستراتيجية العليا.

ثالثا: الهدف المتعلق بسعي الدولة في علاقاتها الخارجية الى رفع مستوى ثرائها المادي والاقتصادي.

انَّ حماية الوجود القومي للدولة يتطلب بالضرورة توافر حد ادنى من إمكانات الثروة الاقتصادية الوطنية

يمثل السعي نحو تنمية موارد الدولة من الثراء الاقتصادي والمادي هدفا رئيسيا آخراً من اهداف السياسات الخارجية للدول، ويعود السبب في ذلك الى انَّ حماية الوجود القومي للدولة يتطلب بالضرورة توافر حد ادنى من إمكانات الثروة الاقتصادية الوطنية، حتى وان كانت هناك دول استطاعت تجاوز هذا الحد الأدنى بكثير، وهو الامر الذي يسهل عليها متابعة اهداف سياساتها الخارجية بفاعلية اكبر من غيرها.

رابعا: الهدف المتعلق بسعي الدولة الى تحقيق المزيد من أسباب التوسع والانتشار دوليا لدعم نفوذها وتنمية مصالحها.

وهذا هدف مهم في السياسة الخارجية للدول، وقد تزايدت أهميته، كما تنوعت اساليبه وادواته في الآونة الأخيرة بصورة غير مسبوقة في

تاريخ العلاقات الدولية. ومما يبرهن على صحة هذا الاعتقاد هو تعدد الصور التي يتمثل عليها هذا التوسع والانتشار الخارجي، والتي يأتي في مقدمتها التوسع والنفوذ الاقتصادي، والانتشار الثقافي والايديولوجي، والتفوق التكنولوجي والمعلومات، والاختراق الإعلامي للمجتمعات الخارجية، والتوسع في القيام ببعض الأدوار الدبلوماسية والوسيطة في عديد من المنازعات الإقليمية والدولية، وجاذبية الأفكار والمعتقدات التي تروج لها الدولة في المحيط الخارجي، لما ترمز اليه من مثل أخلاقية وإنسانية، وكذلك فيما تنتهجه الدولة في سياساتها الخارجية التي تحظى بقبول ودعم دولي عام لها، لالتزامها بمبدأ الشرعية والعدالة الدولية واحترامها لحقوق الانسان ، وحرصها الواضح على التقييد بها، وعدم الخروج عليها.

وهناك التقسيم الآخر لأرنولد وولفرزWolfers حيث يقدم رؤيته ،لأهداف السياسة الخارجية على النحو التالي (إسماعيل صبري مقلد، 2013: ص73) :

الأهداف الأولى تتحدد من منطلق القيم التي تؤثر في سلوك الدولة حول حقوقها وقوتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية

(1) الأهداف الخارجية التي تخص الدولة بصورة أساسية أو ما يطلق عليه possession goals والأهداف التي تتخطي الدولة لتحدث ، تأثيرات في دوائر دولية أو خارجية أوسع نسبيا، أو ما يسميه milieu goals .

فالأهداف الأولى تتحدد من منطلق القيم التي تؤثر في سلوك الدولة حول حقوقها وقوتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، أما الأهداف الثانية فإنها تتبلور في إطار ما تتيحه ظروف البيئة الدولية السائدة، وهى ليست نابعة من قيم أو أوضاع دولة بعينها، ومن أمثلتها: الأهداف المتعلقة بالسلام الدولي والرغبة في إعلاء حكم القانون في العالم، فهى أهداف تعلو على سابقتها بنبل مقاصدها، وسمو الدوافع التي تحركها .

(2) الأهداف القومية المباشرة direct national goals ، والاهداف القومية غير المباشرة indirect national goals ، فالأهداف القومية المباشرة هي الأهداف التي تستفيد الدولة منها مباشرة وبشكل أساسي كتعزيز الأمن والسيادة والاستقلال، أما الأهداف غير المباشرة فهى الأهداف التي تتحقق فائدتها للأفراد بدرجة أكبر منها بالنسبة للدولة ككل كالرفاهية والثراء الاقتصادي. وتبدو أهمية التفرقة بين الأهداف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، عند تقرير الأولويات التي يجب أن تخصصها الدولة لكل واحد من هذين النوعين من الأهداف

(3) الأهـداف التي تدعم التوسع القومي goals of national self-extension ،والأهداف التي تحاول الحفاظ على كيان الدولة ولا تتعداه الى ما هو ابعد من ذلك goals of national self- preservation ، والأهـداف التي يغلب عليها طابع إنكار الذات القومية، فالنوع الأول من الأهداف الخارجية يسعى إلى تغيير الوضع القائم ومن ثم فإنه يركز على القوة كأداة لتحقيقه. أما النوع الثاني منها فهو لا يسعى إلى تغيير الوضع القائم حينما تكون مصلحته في الإبقاء عليه .. ومن هنا فإنه يركز بدرجات متفاوتة من الأهمية على استخدام القوة كأداة لتحقيقه، وأما النوع الثالث من الأهداف الخارجية، فإنه يركز على بعض القيم الأخلاقية والمثل الإنسانية كالعدالة والمساواة ونبذ العنصرية، وهو لا يعول على القوة كأداة لتحقيقه بعكس النوعين السابقين

الأهداف غير المباشرة فهى الأهداف التي تتحقق فائدتها للأفراد بدرجة أكبر منها بالنسبة للدولة ككل كالرفاهية والثراء الاقتصادي

ويورد فان دايك تحفظا مهما على هذا التقسيم الأخير، عندما يذكر أنه ليس من المحتم دائما أن يكون سلوك الدول المحرومة عدوانيا وسلوك الدول المتملكة دفاعيا؛ فالصين رغم أنها كانت في الماضي دولة محرومة إلا أنها لم تكن تتبع سياسات خارجية عدوانية، بعكس المانيا النازية و إيطاليا الفاشية التى كانت أغنى منها، ومع ذلك فإن سلوكها قام على العدوان والتوسع . كذلك فإن دول الحلفاء التي دخلت الحرب العالمية الأولى، ودول المحور التي دخلت الحرب العالمية الثانية، لم تكن دولا محرومة بالمعني الدقيق لهذا الوصف ، إذ كانت مستويات المعيشة فيها أعلى من دول أخرى كثيرة ومع ذلك كانت دولا عدوانية من نوع خطير.

كما يمكننا تذكر ان الولايات المتحدة ورغم كونها قوة عظمى وغنية جدا وتعتمد معايير الحكم الديمقراطي الرشيد فان ذلك لم يردعها عن شن الكثير من الحروب والهجمات العدوانية ضد دول وشعوب اخرى ومن بينها العراق وافغانستان تحت مبررات مختلفة اثبتت الوقائع اللاحقة انها لم تكن منطقية ولا عادلة .

أما الدول التي تحاول التغيير، فإن لديها – على حد اعتقادها- ما تكسبه من التغيير أكثر مما تحصل عليه من جراء استمرار الوضع القائم، و قد تكون بعض تلك الدول دولا استعمارية، كما كان يحدث في الماضي والتي كان هدفها من التغيير هو التوسع والتسلط على مقدرات وموارد الدول الأخرى، أكثر مما كانت تسعى إلى

التغيير؛ لترفع ظلما واقعا عليها أو على مصالحها كنتيجة لاستمرار الوضع القائم، أي إنها كانت تحاول اكتساب مزيد من إمكانات القوة، التي تساعدها على ممارسة المزيد من التوسع.

المبحث الثالث

دور العقوبات الاقتصادية المستهدفة في السياسة الخارجية الامريكية

تعتمد دول العالم على عدة أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها الانية والاستراتيجية، ويتنوع استخدام هذه الأدوات من دولة الى أخرى حسب قوة الدولة، فالدول الضعيفة غالبا ما تلجا الى الأدوات الدبلوماسية لتحقيق أهدافها، في حين تلجا الدول القوية والتي تمتلك مقومات القوة الصلبة من السهل عليها استخدام كافة الأدوات الخارجية لتحقيق أهدافها حتى لو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية ، بالمقابل تسعى الدول التي لا تمتلك أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية الى الاستعانة بدول أخرى – تمتلك هذه الأدوات خاصة الصلبة منها- من اجل تحقيق أهدافها وهذا يجعل الدولة تقع في فخ التنازل عن سيادتها وحريتها في اتخاذ القرار السياسي الخارجي والداخلي (زياد عيد غطاس حجازين، 2021 : ص1).

الدول الضعيفة غالبا ما تلجا الى الأدوات الدبلوماسية لتحقيق أهدافها

اذا كان للدبلوماسية كل تلك الأهمية، كأداة رئيسية وحيوية للغاية من أدوات تحقيق اهداف السياسة الخارجية، فان تأكيدنا هذا الامر لا يعني بأي حال التقليل من قوة التأثير للأدوات الاخرى، الذي يمكن ان ينتج عن استخدام الدولة المخطط والمحسوب لأدوات قوتها الأخرى من اقتصادية ودعائية وعسكرية في دعم واسناد تحركات سياستها الخارجية، وصولا بها في النهاية الى أهدافها المنشودة (إسماعيل صبري مقلد، 2013 : ص239).

على هذا الأساس تسعى الدول لتعويض النقص الحاصل في ادواتها المستخدمة في تنفيذ سياستها الخارجية الى الاعتماد على الإدارة المتوفرة لديها حسب امكانياتها وقدراتها وغاياتها في تحقيق الأهداف.

وتعد العقوبات الاقتصادية احدى اهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التي تلجا اليها الدول القادرة على تنفيذها وتعد الخيار الأخير قبل التدخل العسكري المباشر بعد نفاذ جميع الخيارات الدبلوماسية المتاحة رغم انها تعد ايضا نوعاً من أنواع

القوة القسرية للوصول الى النتائج بالإكراه ، وتفرض العقوبات الاقتصادية من دولة واحدة او عدة دول او من تكتلات سياسية او اقتصادية ومن منظمات دولية.

ومن هنا يصبح بالإمكان القول، ان كل هذه الأدوات من دبلوماسية واقتصادية ودعائية وعسكرية تشكل، في مجموعها، منظومة متكاملة من الاليات، التي لا تستطيع أي سياسة خارجية فعالة الاستغناء عنها او إيجاد بديل لها، ويتوقف الامر كله في النهاية على طبيعة الظروف، التي توجب التركيز على أي منها، في أي موقف من مواقف التعامل الخارجي تكون الدولة طرفا فيه (إسماعيل صبري مقلد، 2013 : ص239).

وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية قائمة الدول التي انتهجت سياسة فرض العقوبات على الدول حيث فرضت عقوبات على العديد من الدول مثل روسيا، ايران، كوريا الشمالية، سوريا، السودان ، كوبا، ليبيا وغيرهم ، وعليه أصبحت العقوبات الاقتصادية الامريكية على الدول وسياستي الحصار والحظر من الأساليب المعتادة في السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول التي لها وجهة نظر مغايرة لوجهة النظر الامريكية تجاه القضايا الدولية ، وغالبا ما ارتبطت هذه العقوبات في مجا لات مختلفة ومتعددة كالتجارة والسياسة والطاقة والصناعة فضلاً عن المجال العسكري.

تتصدر الولايات المتحدة الامريكية قائمة الدول التي انتهجت سياسة فرض العقوبات على الدول

المطلب الأول

ادوات السياسة الخارجية الامريكية

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وسائل عديدة لتحقيق أهدافها السياسية، وغالباً ما تسعى الولايات المتحدة لتنويع وسائلها المستخدمة في مجال العلاقات الدولية؛ لأنه يمنحها مجالا واسعا من التصرف في سياستها الخارجية ومن ثم تحقيق أهدافها، ومن هذه الأدوات :

أولا: الأدوات العسكرية

والمقصود بها القدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة والتي تؤهلها استعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى، ومن هذه الأدوات القوات المسلحة ونوعية السلاح المستخدم والتكنولوجيا العسكرية والتدريب وتوزيعها على مستوى العالم. حيث تمتلك الولايات المتحدة قوة عسكرية قادرة على

تهديد او ردع أي معارضة أو تهديد عسكري ضدها أو ضد حلفائها، وهذا العامل منح الولايات المتحدة الأمريكية الثقة في ممارسة خياراتها العسكرية بما يخدم المصالح الأمريكية على مستوى العالم أجمع (زياد عيد غطاس حجازين، 2021 : ص94).

يعني هذا الأسلوب من أساليب استخدام الدولة لقوتها العسكرية ان الدولة غالبا لا تستخدم هذه القوة الا اذا اضطرتها الظروف الى ذلك، اما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم ، الذي تتعرض له من دولة خارجية معادية لها، او دفعا للتهديد الذي تستشعر لمصالحها، والذي لا يجدي في التعامل معه استخدام الأدوات الأقل عنفا (إسماعيل صبري مقلد، 2013: ص271). غير ان استخدام القوة العسكرية كنوع من الترهيب وفرض سياسة الأمر الواقع على المنافسين او الخصوم لا يزال امرا متاحا تلجأ اليه بعض الدول لتحقيق مصالحها رغم الرفض الدولي لهكذا ممارسات.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة عسكرية على المستوى العالمي في الوقت الراهن، وتعتمد على قوتها العسكرية كمصدر من مصادر القوة الأساسية المؤثرة في السياسة الخارجية، فأنفاقها العسكري تجاوز الموازنات الدفاعية لأغلب الدول الكبرى مجتمعة، وقدراتها التكنولوجية والنووية والتقليدية متقدمة جدا وتكاد تنفرد بخصائصها ، كما تمتلك قدرات تقنية خاصة ، بجمع المعلومات الاستخباراتية تفوق قدرات باقي الدول (زياد عيد غطاس حجازين، 2021 : ص94).

وقد تطورت القدرات الدفاعية للدول كثيرا بفعل التطورات التكنولوجية العسكرية، التي لم يشهد العالم مثيلا لها من قبل، وما صاحبها من تحديث شامل للاستراتيجية العسكرية وأساليب الحروب الدولية المعاصرة. وقد ترتب على ذلك انَّ تعزيز القدرة الدفاعية للدول اصبح يتطلب احتفاظها بترسانة متنوعة من الأسلحة المتطورة، التي تلائم كافة الاستخدامات تحت مختلف الظروف، ناهيك عن الادوات الالكترونية للحروب، وهي ما تضاعف قدرات الدول الدفاعية والهجومية (إسماعيل صبري مقلد، 2013 : ص271). حيث باتت القوات المسلحة في عالم اليوم تعتمد في تفوقها اكثر من اي وقت مضى على ما تمتلكه من قدرات في مجال الذكاء الاصطناعي الذي اكسبها سمة التفوق والسرعة والدقة على غيرها.

انَّ تعزيز القدرة الدفاعية للدول اصبح يتطلب احتفاظها بترسانة متنوعة من الأسلحة المتطورة

القوات المسلحة الأمريكية تتكون من خمسة عناصر أساسية وهي القوات البرية،

والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات مشاه البحرية الأمريكية، وحرس السواحل الأمريكي، ويشرف الرئيس الامريكي على جميع هذه القوات باستثناء خفر السواحل الذي تشرف عليه وزارة الدفاع الأمريكية بشكل مباشر وحصري ، ويبلغ عدد أفراد الجيش الأمريكي ما يقارب 2 مليون فرد، أما عدد الاحتياط فيبلغ 850 ألف (زياد عيد غطاس حجازين، 2021 : ص94).

ومن ناحية أخرى، فان دعم المقدرة الدفاعية للدولة يعزز بصورة او أخرى من مقدرتها على الردع، فالردع بالأساس جزء اصيل من مكونات سياسة الدفاع اذا لم يكن يسبق مرحلة الدفاع اصلا، فعلى الاغلب فان اخفاق الردع هو الذي يدفع بالدولة المستهدفة بالهجوم للانتقال الى المرحلة التالية، وهي المرحلة التي تدافع الدولة عن كيانها ومصلحتها الأمنية ، المهددة بكل ما تحوزه من إمكانات وقدرات (إسماعيل صبري مقلد، 2013: ص272).

إن دعم المقدرة الدفاعية للدولة يعزز بصورة او أخرى من مقدرتها على الردع، فالردع بالأساس جزء اصيل من مكونات سياسة الدفاع

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بعدد كبير جدا من الرؤوس النووية التي يصل عددها إلى 6185 رأساً نووياً، كما تمتلك ما يقارب 68 غواصة منها 14 غواصة نووية، فضلاً عن امتلاكها لأكثر من 650)صاروخاً بالستياً (بعيد المدى، وله أكثر من 800 منشأة عسكرية في الخارج، منها 210 قاعدة عسكرية رئيسية، كما لها وجود عسكري في 140 دولة، ووقعت الولايات المتحدة على 29 معاهدة دفاع مشترك مع دول أخرى، فضلا عن التزامها بالدفاع عن ما يقارب 31 دولة، وتعتبر الصناعات العسكرية الأمريكية الأولى عالميا، سواء من ناحية حجم الإنتاج أو النوعية أو القدرة التصديرية، وبذلك عدت واحدة من مصادر الدخل القومي الأمريكي، ولها تواجد عسكري في منطقة الشرق الاوسط بشكل لافت، حيث يوجد العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في دول عربية كالبحرين، والسعودية، والامارات العربية، وقطر، فضلا عن قاعدة انجرليك في تركيا (زياد عيد غطاس حجازين، 2021: ص95) .كما تتواجد بشكل مكثف في شرق اسيا لا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والبحار والجزر هناك ، فضلا عن تواجدها الكبير في القارة الاوربية وفي افريقيا لا سيما في شرق افريقيا والقرن الافريقي بعدما استحدثت قوات الافريكوم وجعلت مقرها في جيبوتي كقيادة فرعية تابعة للقيادة الوسطى للجيش الامريكي.

ومن الممكن استخدام القوة المسلحة كأداة لردع التهديد، وهذا هو المظهر الثالث من مظاهر استخدام الدولة لقوتها العسكرية في علاقاتها الدولية او كأداة لسياستها الخارجية، وهناك من يعتقد ان الردع الفعال يعد افضل بكثير من الدفاع، مهما كانت كفاءة هذا الأسلوب الأخير وفعاليته، لان الردع اذا ما نجح في احباط اهداف الهجوم وتفويت الفرصة عليه ، فإنَّه يوفر للدولة الخسائر المترتبة على دخولها بحرب عسكرية (إسماعيل صبري مقلد، 2013 : ص276).وبدورنا نتفق الى حد بعيد مع هذا الراي فلا اساس منطقي في ان تستخدم الدول قدراتها العسكرية وامكانياتها البشرية والمادية بشكل مكلف وبمخاطرة كبيرة للدفاع عن مصالحها التي يمكن الدفاع عنها عبر ارسال الرسائل الخاصة بإمكانية الانتقام من الطرف الذي يحاول الاعتداء بطريقة تجعله يفكر اكثر من مرة قبل الاقدام على تهديد مصالح الطرف الرادع .

الردع الفعال يعد افضل بكثير من الدفاع، مهما كانت كفاءة هذا الأسلوب الأخير وفعاليته

ثانيا : الأدوات الاقتصادية .

ويقصد بها كافة الأنشطة التي تستخدم للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتشمل مختلف القطاعات كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك وكافة الخدمات الأخرى (زياد عبد غطاس ، مصدر سبق ذكره : ص95).

إنَّ الدول تختلف كثيرا عن بعضها البعض فيما يتعلق بمدى سيطرتها على الأنشطة الاقتصادية، التي تدور فوق أراضيها او على علاقاتها الاقتصادية الخارجية، فهذه السيطرة قد تزيد بدرجة كبيرة في الدول ذات الأنظمة الشمولية ، بينما تنخفض تمام في الدول الديمقراطية حيث لا تستأثر الحكومات فيها بهذا الدور المسيطر لنفسها وحدها، وانما تتشارك فيه مع قوى عديدة أخرى غيرها (اسماعيل صبري مقلد مصدر سبق ذكره ، ص:240).

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم، إذ لا يجاريها من الدول الأخرى في حجم اقتصادها، وتعتمد على مبدأ السوق الحر المبني على الاستثمار والمنافسة التجارية، فالولايات المتحدة الأمريكية الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي حيث وصل عام 2019 م الى (21.4) تريليون دولار وهو ما يعادل 25 من أجمالي الناتج العالمي البالغ 79.98) تريليون دولار، وهي تتقدم على الصين 13.6

تريليون دولار، واليابان 4.9تريليون دولار، وألمانيا 3.9 تريليون دولار، ثم بريطانيا ب 2.8 تريليون دولار (زياد عيد غطاس ، مصدر سبق ذكره ، 95).

وتعد الولايات المتحدة ذات قوة تجارية عالية، حيث تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول الأكثر استيرادا في العالم وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، بحجم واردات يبلغ 2409 مليار دولار بنسبة 25 % متفوقة على الصين، التي تليها في القائمة بحجم 1742 مليار دولار قيمة مستوردتها، في حين أن الولايات المتحدة تأتي ثاني الدول بعد الصين في قائمة أكبر عشردول مصدرة في العالم، حيث بلغ حجم صادراتها حتى آذار لعام 2020 م ما حجمه (6.209) مليار دولار. وهو ما يتيح فرصا ويفتح افاقا امامها لم تعرفه قط من قبل.

ان الكيفية التي تستخدم بها الدول ما هو متاح لها من أدوات القوة الاقتصادية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، قد شهدت نوعا من التطوير الجذري والمستمر لأساليب هذا الاستخدام والياته، وبدرجة غير مسبوقة بتاريخ العلاقات الدولية، وهو ما يتيح فرصا ويفتح افاقا امامها لم تعرفه من قبل.

فضلا عما تقدم فقد أقدمت الولايات المتحدة على إعادة هندسة الاقتصاد العالمي على نحو يعمل لصالحها، إذ عملت على انشاء العديد من المؤسسات العالمية للاقتصاد مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ، وفي الوقت نفسه كرست سيطرتها على تلك المؤسسات خدمة لمصالحها الاقتصادية (اسماعيل صبري مقلد ،مصدر سبق ذكره، ص:239)

ويأتي هذا التطوير من قبيل الاستجابة لاحتياجات الدول الاقتصادية المتزايدة المتمثلة في حاجتها الملحة الى رفع مستوى المعيشة لشعوبها، او التسابق للاستحواذ على الأسواق الخارجية، التي تساعدها على تصريف فائض انتاجها ،او حل مشكلة البطالة، وان مقدرة سياستها الخارجية على تحقيق أهدافها ضمن الاطار المحدد لها وبما يبرر حجم التكلفة المدفوع تنفيذها.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية القوة التصويتية الأكبر في تلك المؤسسات، فعلى سبيل المثال تمتلك الولايات المتحدة حوالي 17.73 من مجموع الأصوات في البنك الدولي مقارنة ب 6.18 لليابان ثاني أكبر حصة في البنك، أما صندوق النقد الدولي فتتمتع الولايات المتحدة ب 20.1 % من مجمل القوة التصويتية (زياد عيد غطاس حجازين، مصدر سبق ذكره، ص:93).

وتمثل المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول. وثمة اتفاق عام على ان الهدف الأساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الخارجية هو خدمة المصالح الذاتية للدول، التي تقدمها بالدرجة الأولى، وليس مصالح الدول المتلقية لها.

كما تعود ملكية معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم الولايات المتحدة الأمريكية، ففي تصنيف أفضل الدول وفقا لأكبر شركاتها العالمية الذي جرى عام2017 م أحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول ب132 شركة متعددة الجنسية مقابل الصين التي تليها مباشرة ب 89شركة متعددة الجنسية، تمتاز باتساع نشاطها ليشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة ، أضف إلى ذلك أن الدولار لا يزال يمثل المرتبة الأولى في احتياطي العملات الأجنبية لدول العالم، حيث يشكل أكثر من 60 % من ما لدى المصارف المركزية في العالم من احتياطي العملات الأجنبية وتعتمد عليه الغالبية العظمى من تسويات المعاملات المالية والتجارية.

أسلوب العقوبات الاقتصادية يمثل المظهر السلبي الرئيسي لاستخدام الدولة لأدوات قوتها الاقتصادية في علاقاتها الخارجية

وان أسلوب العقوبات الاقتصادية يمثل المظهر السلبي الرئيسي لاستخدام الدولة لأدوات قوتها الاقتصادية في علاقاتها الخارجية . وقد تتمثل هذه العقوبات بزيادة الضرائب الجمركية، وغيرها من الموانع والحواجز التجارية ، او قطع المعونات الاقتصادية والفنية التي تقدم الى دولة خارجية معينة، او اتباع سياسات اقتصادية او مالية من شأنها الاضرار بسمعة أو قوة العملة الوطنية للدولة المستهدفة او فرض الحظر التجاري او الحصار الاقتصادي على احدى الدول بصورة محدودة او عنيفة (اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية، ص:256).

وقد استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة)وبخاصة الديمقراطيين(هذه الأداة لفرض سياستها وخدمة مصالحها، فالولايات المتحدة استخدمت هذه الأداة كورقة ضغط على الدول، نتيجة الحصار الاقتصادي أو الحظر الاقتصادي، كما أنها تستغل المساعدات والهبات الاقتصادية التي تمنحها الولايات المتحدة للتأثير على حكومات الدول، حيث تحجب هذه المساعدات والهبات عن الدول غير المتجاوبة معها.

ان تطبيق تلك العقوبات يتم على الاغلب بسرعة وحسم لتعظيم تأثيرها المطلوب، أي قبل ان يتاح للطرف المستهدف بها التحسب لها بالتدابير والإجراءات المضادة لإبطال مفعولها او التخفيف من تأثيرها عليه، والا يتسبب في الحاق ضرر باقتصاد الدولة التي تستخدم هذه الأداة من التأثير على دخلها في الحالات الطبيعية قبل القيام بهذه العقوبات.

وفي المنطقة العربية على سبيل المثال استخدمت الأدوات الاقتصادية من أجل تنفيذ أهداف الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتعلق بما يلي (زياد عيد غطاسين ، مصدر سبق ذكره، ص:96):

1. - تسهيل استدامة النفوذ الامريكي في مجال قطاع النفط العربي في (الإنتاج او التسعير او التصدير).
2. استمرار استخدام الدولار الأمريكي كعملة احتياطية .
3. تعزيز المشاريع الاقتصادية التي تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .

ثالثا : الأدوات الدبلوماسية

هي العملية التي يتم عبرها تمثيل مصالح الدول باعتبارها احدى ادوات السياسة الخارجية و عمليات التفاوض والتواصل التي تجري بين الدول، وهنا كالعديد من أشكال الدبلوماسية التي لم تعد مقتصرة على النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير، حيث توسعت أشكال الدبلوماسية إلى عدة أنواع مثل دبلوماسية القمة" ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة الدول و"دبلوماسية الأزمات وهو النشاط السياسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة و دبلوماسية التحالفات" وهو النشاط الذي يهدف لإنشاء تحالفات عسكرية، أو تكتلات سياسية. فضلا عن الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية والدبلوماسية الرقمية وغيرها.

وتعرف الدبلوماسية بأنها عملية سياسية تستخدمها الدولة في تحقيق اهداف سياستها الخارجية، وفي إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى وغيرها من الأشخاص الدوليين، الذين ترتبط معهم بعلاقات بطريقة او بأخرى (اسماعيل صبري مقلد ، السياسة الخارجية ،ص:156).

ومن أمثلة توظيف الولايات المتحدة للأنواع المختلفة من الدبلوماسية فقد دعت لعقد مؤتمر قمة تحت مسمى قمة صانعي السلام" عام 1996 حضرها الاتحاد الأوروبي و 14 دولة عربية واليابان وإسرائيل في شرم الشيخ المصرية ، وقد استخدمت دبلوماسية

التحالفات في تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي (داعش) في أيلول عام 2014 م وقد انضم لهذا التحالف 82 دولة لمواجهة التنظيم.

وقد امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية شبكة علاقات دبلوماسية واسعة على مستوى العالم حيث قدر تعدادها في الخارج 273 بعثة دبلوماسية، موزعة على مناطق العالم وفقا لأهميتها للمصالح الامريكية بين قنصلية وسفارة وممثلية وغيرها. إلا أن سياسة الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب في خفض ميزانية وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بنسبة 23 % أدى إلى خفض نسبة إشغال البعثات الدبلوماسية لها، حيث لم يتم شغل سوى 73 % من المناصب الرئيسية في وزارة الخارجية أبان فترة دونالد ترامب، والقوة الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية لا تأتي فقط من تمثيلها في الخارج، وإنما كونها مضيفة للبعثات الأجنبية فيها، حيث تستضيف الولايات المتحدة حوالي 342 سفارة وقنصلية وبعثة دبلوماسية موزعة على أكثر من 60 دولة بفارق كبير عن الدولة التي تليها وهي الصين التي تستضيف 256 سفارة وقنصلية (زياد عيد غطاس حجازين، مصدر سبق ذكره، ص:98.97)، فضلا عن وجود اهم المؤسسات الاممية على اراضي الولايات المتحدة وفي مقدمتها الامم المتحدة واغلب وكالاتها المتخصصة.

تعتبر الأمم المتحدة المنظمة الأولى المعنية في حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات فضلاً عن عملها في العديد من المجالات الأخرى كالتنمية

تعتبر الأمم المتحدة المنظمة الأولى المعنية في حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات فضلاً عن عملها في العديد من المجالات الأخرى كالتنمية، والاقتصاد، والثقافة، والبيئة، وحقوق الانسان. . . الخ، وتعتمد الأمم المتحدة في تمويلها على الإسهامات الإلزامية للدول الأعضاء فضلاً عن الاسهامات الطوعية، وبما انَّ الولايات المتحدة أكبر مساهم وممول للأمم المتحدة حيث تبلغ حصتها 22 %من الميزانية، فضلا عن 40 % من التكاليف التشغيلية للمنظمة، فأن الأمم المتحدة وكافة الكيانات المتخصصة التي تنطوي تحت لوائها تقع تحت تأثير كبير من قبل الولايات المتحدة كونها تعد اكبر ممول لنشاطاتها، وقد ظهر ذلك جليا عندما أمتنعت الولايات المتحدة عن دفع مستحقاتها عام 2019 م مما أدى إلى دخول الأمم المتحدة في أزمة مالية، ومن أجل تقليل النفقات ومنع زيادة العجز، أقترح الأمين العام للأمم المتحدة)أنطونيو غوتيريس(؛ تأجيل المؤتمرات والاجتماعات وخفض

الخدمات، والغاء الأنشطة غير الضرورية، كما قامت الولايات المتحدة عام 2018 م، وبطلب من الرئيس دونالد ترامب بخفض نصف التمويل لبرامج الأمم المتحدة، والغاء بعضها كبرنامج تغير المناخ، وقد أدى هذا الاقتراح إلى تخفيض المساعدات المالية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين) الأونروا(بدعوة أنها فاسدة وغير فعالة.

أضف إلى ما سبق امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو، وهذا منحها الحق في تحديد ما تراه مناسبا في ما يصب في صالح سياستها الخارجية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو) 79 (مرة منذ تأسيس الأمم المتحدة وحتى عام 2015 م منها) 43 (مرة في صالح إسرائيل. كما استخدمت الولايات المتحدة العقوبات الدبلوماسية عبر الامتناع عن منح تأشيرات دخول لبعض الدبلوماسيين او قادة بعض الدول غير المرغوب بهم لحضور بعض انشطة الامم المتحدة او المنع من دخول الاراضي الامريكية بشكل عام، فضلا عن سحب بعثتها الدبلوماسية من بعض الدول الأخرى مستخدمة هذا الاجراء كأداة لتهديدها والضغط عليها، على الرغم مما قد يحمله ذلك التصرف من احتمال قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. (اسماعيل صبري مقلد ، السياسة الخارجية، ص:161).

رابعا : الأدوات الإعلامية

تعد الدعاية من الوسائل الفعالة، التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية ، او على الأقل لتحقيق بعض الأهداف التي تسعى اليها.

كذلك تعتبر وسائل الإعلام المختلفة من الأدوات الهامة في إعادة تشكيل وبناء الرأي العام والجماهير والنخب السياسية، وتستخدم السلطة وسائل الإعلام للتوجيه والترويج للتوجهات السياسية على جماهير الرأي العام، فتعمل بذلك على تغيير وجهة نظر الرأي العام بما يتوافق ومصالح وتطلعات النخب الحاكمة ورغباتها.

وقد برز دور الدعاية الخارجية الموجهة بقدرتها الفائقة على الاستمالة والتأثير أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 م عندما توسعت الولايات المتحدة الامريكية في تطوير الأساليب والسياسات الدعائية، الا ان الدعايات الخارجية الموجهة حققت طفرة نوعية هائلة على يد المانيا النازية 1933-1945 م حتى اصبح الجهاز الدعائي الألماني الذي اداره جوبلز طوال حكم الرايخ الثالث نموذجا تاريخيا للتيار الدعائي وفاعليته.

وفي هذا يؤكد الرئيس الأمريكي الاسبق (ريتشارد نيكسون)على قوة تأثير الإعلام في توجيه العقول والسيطرة عليها بقوله: "من السمات الأساسية لأسلوبنا في الحياة إيماننا بأنه عندما

يعمل الحكام إلى الاستئثار المنظم بالمعلومة التي هي حق خالص لجهود الشعب، فإن أفراد الشعب سرعان ما يصبحون في وضع يجهلون معه كل ما يتعلق بشؤونهم الخاصة، كما سيفتقدون الثقة في الذين يسيرون أمورهم، وسيفتقدون نهاية الأمر إلى القدرة على تحديد مصائرهم الخاصة. (زياد غطاس حجازين ، مصدر سبق ذكره، ص:99).

وبسبب ان الدعاية الخارجية الموجهة تحاول توفير مناخ خارجي إيجابي بصورة عامة ، وبشكل داعم ومساند لمواقف الدولة الخارجية ، ولا يمكن ان يتحقق مثل هذا التأثير الا كنتيجة للانطباعات والاستجابات النفسية والعاطفية والسياسات الإيجابية ، التي تحاول الدعاية الخارجية للدولة احداثها وتعميقها لدى الفئات المختلفة للراي العام الدولي المخاطبة بتلك الدعاية.

انتشرت وسائل الإعلام وتوسعت بعد تطور وسائل الاتصال، حيث زادت متابعة الأمريكيين لوسائل الإعلام بشكل ملفت، فعلى الصعيد الكمي؛ يصل عدد الصحف اليومية والأسبوعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يزيد عن عشرة آلاف صحيفة، فضلا عن وجود 11 ألف مجلة، و 1500 محطة تلفزيونية و 11500 محطة إذاعية، أضف إلى ذلك آلاف المواقع الإلكترونية وأكثر من 2500 دار نشر وتوزيع للكتب.

والصحف في الولايات المتحدة نوعان: الأول الصحف الرئيسية الكبرى وهي التي تغطي مساحة الولايات المتحدة الأمريكية او تتعدى الحدود السياسية: مثل وول ستريت، ونيويورك تايمز، واشنطن بوست، يو اس تودي، أما النوع الثاني فهي الصحف المحلية والتي تصدر على مستوى الولاية الواحدة، لذا نجد هذا الكم الهائل من الصحف اليومية، وعادة الناس يعتمدون على قراءة الصحف المحلية التي تتأثر بشكل أو بآخر بالتيار الإعلامي الموجه من الصحف الكبرى، ويقوم الإعلام بنشر ثقافة الخوف لدى العامة كلما افتعلت الإدارة الأمريكية مشكلة على الصعيد الدولي، حيث تهدف من هذه السياسة إلى زيادة الضغط الاجتماعي على الجماهير الخائفة، والتي ينتابها الشك ، الثقة في كل الاشياء المحيطة بها، فلا تجد أمامها فرصة للتخلص من هذا الشك والريبة والخوف

يقوم الإعلام بنشر ثقافة الخوف لدى العامة كلما افتعلت الإدارة الأمريكية مشكلة على الصعيد الدولي، حيث تهدف من هذه السياسة إلى زيادة الضغط الاجتماعي على الجماهير الخائفة

إلا بدعم نظامها السياسي، ولكي تنجح المؤسسات الإعلامية في ذلك تتعاون مع مؤسسات أخرى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، نتيجة التلاعب بالأخبار وتزييف الحقائق والتلاعب بالمصطلحات والكلمات وتحريف التعابير لكسب تأييد الدعم للسلطة السياسية وتبرير أعمالها.

ومن هنا تكون مهمة الجهاز الدعائي المسؤول عن إدارة هذا الموقف محفوفة بالمخاطر والصعاب، اذ يقع عليه عبء تحويل المشاعر السلبية او العدائية او المتحدية في اتجاه مختلف ، وهو ما قد ينجح فيه او يخسر. (اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية ، ص:267).

من المؤسسات الإعلامية الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية وكالة الاستعلامات الأمريكية التي أسست عام 1953 م، وكانت تقوم بعرض السياسات الأمريكية للعالم و تخطيط وتنفيذ برامج موجهة إلى خارج الحدود، وتهدف إلى شرح مواقف الولايات المتحدة في كافة المجالات وخاصة السياسية منها، وتعد الوكالة من أبرز الأذرع الخارجية للولايات المتحدة، حيث تعمل في أكثر من مائه دولة، بهدف دعم المصالح القومية الأمريكية،فضلاً عن نقل صورة المجتمع الأمريكي كمؤسسات وثقافة ونمط حياة، ولتحقيق ذلك تستخدم الوكالة نموذج الخليط الإعلامي المتمثل في:

استخدمت الولايات المتحدة الإعلام للتسويق إلى بعض الأفكار التي تريدها، حيث رسمت في وسائل الإعلام صورة نمطية عن الإسلام والمسلمين وربطهم بالإرهاب والقتل

أ. راديو صوت أمريكا: ويمتلك 106 محطة إرسال حول العالم، وتبث بأربعين لغة مختلفة ويعمل فيها ما يقارب 2000 موظف.

ب. الأفلام والبرامج التلفزيونية: حيث تنتج أكثر من 200 فيلم سنويا توزع على أكثر من 125 دولة، إلى جانب الأفلام الإخبارية التي تنتجها الوكالة.

ت .المطبوعات: حيث تنتج أكثر من 15 مجلة في 31 لغة، فضلاً عن طباعة الملصقات والنشرات في أكثر من 100 دولة في العالم.

ث .المكتبات والكتب: حيث تدعم الوكالة أكثر من 200 مركز للمعلومات في دولة، وتساعد الناشرين على توزيع الكتب التي تنشرها دور النشر الأمريكية.

ج .التعليم: حيث تعمل الوكالة على تمويل العديد من البرامج التعليمية في أكثر من 111 مركزاً موزعة على دول العالم التي تدرس اللغة الإنجليزية، وتتعامل هذه المراكز

مع ما يقارب 350 الف طالب سنوياً.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الإعلام للتسويق إلى بعض الأفكار التي تريدها، حيث رسمت في وسائل الإعلام صورة نمطية عن الإسلام والمسلمين وربطهم بالإرهاب والقتل، او اظهار مظلومية اسرائيل امام المجتمع الامريكي والغربي وتقديم العرب كمعتدين والفلسطينيين كإرهابيين متوحشين مقابل مجتمع اسرائيلي مسالم وقد استخدمت الوسائل المقروءة كالصحف والمجلات والإذاعات التي خاطبت الرأي العام العربي مباشرة مثل إذاعة صوت أمريكا والمرئية من برامج التلفاز، وزد على ذلك استخدامها هوليوود من إنتاج وإخراج أفلام ضد الإسلام والمسلمين مثل أفلام أكاذيب حقيقية والقرار الحاسم والحصار. (زياد عيد غطاس حجازين ، مصدر سبق ذكره ، ص:101).

مما سبق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك العديد من الأدوات والإمكانات التي تستطيع من تحقيق أهدافها وتحقيق المبادئ التي قامت عليها الثورة الأمريكية الحرية والاستقلال التي يدعو أنهم يناضلون من أجلها، فالولايات المتحدة تمتلك قوة اقتصادية كبيرة وقوة عسكرية لا يستهان بها، حيث أنها الأقوى في العالم، إلا أن سعي الولايات المتحدة وراء أهدافها المتمثل في الحفاظ على هيمنتها، وحماية وضمان أمن اسرائيل، أدى إلى انتهاك ممنهج لسيادة الدول، وبخاصة دول العالم الثالث، الأمر الذي أسهم في ازدياد التطرف الذي أدى إلى توسع ظاهرة الارهاب، كما أن سياسة الولايات المتحدة في دعم النظم الديكتاتورية موالية لها على حساب شعوبها ساهم في أنتشار الفساد بين هذه الأنظمة على حساب الشعوب مما أدى إلى زيادة الفقر والجوع في تلك الدول.

كما أن التدخل العسكري الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في الدول العربية كالعراق والدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لدولة الكيان الإسرائيلي والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. افقد الولايات المتحدة جانباً مهماً من مصداقيتها ومن رسالتها الاعلامية العالمية ودور وسيلتها الاعلامية في تنفيذ سياستها الخارجية .

المطلب الثاني

العقوبات الاقتصادية المستهدفة في السياسة الخارجية الامريكية

تأتي سياسة فرض العقوبات الامريكية ضمن استراتيجية الحرب الناعمة التي تعتمد تقنيات الحصار الاقتصادي المالي على الطرف المستهدف. وبالعودة الى كتاب «حرب الخزانة» يعرف «خوان زاراتي» هذه الحرب بانها استخدام الأدوات المالية والضغط على قوى السوق للتأثير على القطاع المصرفي ومصالح القطاع الخاص والشركاء الأجانب بهدف

عزل اللاعبين المارقين (بالنسبة للولايات المتحدة) عن النظم المالية والتجارية العالمية وقطع مصادر تمويلهم». (حسين العزي، مواجهة العقوبات الامريكية ، ص:24).

وتقسم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على روسيا الاتحادية اثر استيلاء روسيا على جزيرة القرم على قسمين: الأولى تتصل بتجميد الأصول، والحد من دخول اراضي الولايات المتحدة الامريكية ، والثانية ترتبط بقيود اقطاعية ، وتستهدف العقوبات بالمقام الأول الدائرة المرتبطة بشكل مباشر بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث تشمل فضلاً عن صناع القرار والمستشارين المقربين من الكرملين، قطاعات في المجالات المالية والطاقة والدفاع والتي

تأتي سياسة فرض العقوبات الامريكية ضمن استراتيجية الحرب الناعمة التي تعتمد تقنيات الحصار الاقتصادي المالي على الطرف المستهدف

وفقا للولايات المتحدة الامريكية « تشارك في العدوان العسكري على أوكرانيا» والى جانب العقوبات الاقتصادية أوقفت الولايات المتحدة الامريكية المحادثات الثنائية مع روسيا في مجال التجارة والاستثمار، وعلقت الاجتماعات الثنائية الأخرى أساس كل قضية بمفردها، كذلك أوقفت التعاون العسكري المشترك والمناورات الثنائية وزيارة الموانئ، وخفضت مستوى التمثيل للعديد من المشاورات المنظمة والمحادثات الثنائية بما في ذلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي. (عاصم اميل البرقان، العقوبات في السياسة الدولية، ص:134).

وتظم العقوبات من النوع الأول قائمة بالأفراد والمؤسسات التجارية، فضلاً عن المؤسسات شبه الحكومية التي تشكلت في شرق اوكرانيا، وتشمل القيود هذه الى جانب الأشخاص المذكورين في قائمة العقوبات كل شخص ممكن ان يمثلهم باي شكل من الاشكال او يتصل بهم ولو بشكل غير مباشر. اما في ما يخص المؤسسات الاقتصادية والهيئات شبه الحكومية في شرق أوكرانيا فتقوم العقوبات على حظر الاتصال بها وتجميد أصولها ومنع احتمال دخول أعضائها الى الولايات المتحدة الامريكية.

اما عقوبات النوع الثاني، فهي غير ثابتة وتتغير بشكل مستمر، ويتزايد عددها ومجالها، وشملت قطاعات عدة، ففي القطاع المالي تمثلت العقوبات بتحديد عتبات الدين المسموح به، بحيث لا تمتد الالتزامات المالية في التعاملات التجارية مع

روسيا لفترة أطول من 30 يوما للبنوك، و90 يوما للشركات العاملة في مجال الطاقة . وفي القطاع العسكري والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج فقد أبقت الولايات المتحدة نظام التراخيص لمنع تصدير هذه المواد الى روسيا، ويسمح هذا النظام لأي شخص في التقديم للحصول على ترخيص دون ضمان الحصول عليه . وفيما يخص بالتكنلوجيا ذات الاستخدام المزدوج فقد اعلن عن قائمة للمواد المتوقع رفض ترخيصها . وتشتمل العقوبات قائمة بالمواد والسلع المرتبطة بتكنولوجيا التنقيب عن النفط والغاز التي يحظر تصديرها على روسيا . وتعتبر هذه العقوبات من اكثر العقوبات تأثيرا على روسيا لان حوالي 50% من دخل الاتحاد الروسي مصدرها خامات الطاقة، ومن هنا سعى الامريكان الى اضعاف إمكانات روسيا في هذا المجال ، وطرحوا فكرة الحظر على التقنيات الحديثة اللازمة لاستخراجها من جميع العقود الجديدة التي توقعها الشركات الاستثمارية الغربية في مجال التنقيب عن النفط والغاز.

كما تقسم العقوبات التجارية، المالية، والاقتصادية المفروضة على ايران ، الى اممية تبناها مجلس الامن وأخرى أمريكية، فضلا عن تلك التي فرضها الاتحاد الأوروبي، اذ طالت قطاعات كثيرة ، فشمل تجميد أصول افراد وشركات ايرانية وحظر بيع الأسلحة وقطع الطائرات المدنية الى طهران، ووضع بنوك إيرانية على القائمة السوداء ، ومنع التعاملات المالية مع ايران انتهاء بالحظر على البنك المركزي والذي أدى بشكل من الاشكال لتدهور بالغ للريال امام الدولار لتصل العقوبات عام 2012-2013 الى اشدها بعد فرض حظر على النفط ومن ثم الغاز الإيراني ومنع استيرادهما من الشركات الأوروبية. (فرح الزمان ابو شعير، العقوبات وتأثيراتها على اعتاب رئاسيات ايران 2013، ص: 2).

تقسم العقوبات التجارية، المالية، والاقتصادية المفروضة على ايران ، الى اممية تبناها مجلس الامن وأخرى أمريكية

وعلى الرغم من تراجع وتيرة العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران بعد توقيع الاتفاق النووي مع ايران عام 2015 غير ان تلك العقوبات استعادت زخمها بعد وصول الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب الى الحكم حيث شرع بتطبيق حزمة جديدة وقاسية من العقوبات الاقتصادية تركزت حول تخفيض الصادرات الايرانية من الطاقة الى اقصى قدر عبر فرض عقوبات على اي جهة تستورد النفط والغاز

الايراني مع الابقاء على بعض الاستثناءات ، فضلا عن فرض عقوبات مالية ومصرفية وتجارية واستثمارية جديدة .

ويبقى الهدف النهائي من العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران او روسيا او اي طرف آخر تستهدفه تلك العقوبات هو الضغط والتأثير على قرارات تلك الدول لجعلها منسجمة اكثر من الاهداف والمصالح الامريكية انطلاقا من القناعة التي باتت تسيطر على تفكير صناع القرار في الولايات المتحدة وتعززها بعض المعطيات والوقائع بان العقوبات الاقتصادية واحدة من بين اهم ادوات السياسة الخارجية التي يمكن ان تساعد على تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية وتدعم اليات تحقيق مصالحها .

الاستنتاجات والتوصيات .

اولا : الاستنتاجات .

1 – ان السبب الاساس لظهور العقوبات الذكية هو الاستجابة للقلق المتولد من الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية التقليدية الشاملة على حياة المواطنين الضعفاء، فضلا عن الاثار الواقعة على الدول الفقيرة جراء تلك العقوبات، ومن اجل تفادي هذه الاثار وبنفس الوقت الاستمرار بتوظيف الادوات الاقتصادية بخدمة اهداف السياسة الخارجية برز دور العقوبات الذكية .

2 – تعد العقوبات الذكية احدى انواع العقوبات السائدة وليست شيئا مبتدعا لكنها عقوبات انتقائية تستهدف النخبة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تصب في التأثير على النظام السياسي دون التعرض المباشر الى الشعوب وطرائق معيشتهم بأقصى حد ممكن .

3– على الرغم من انَّ العقوبات الذكية لا تستهدف الشعوب بشكل مباشر وتحاول استهداف النخبة وداعمي الانظمة وعوامل قوتهم الاساسية لكن على ارض الواقع التجارب تشير الى صعوبة تجنب تضرر الشعوب من هذه العقوبات ، فليس من السهولة الفصل بين الانظمة السياسية ومراكز قوتها عن مصالح شعوبها حتى لو كنا نتحدث عن الانظمة السياسية الشمولية

4 – تعد العقوبات الاقتصادية الذكية باعتبارها احدى انواع العقوبات الذكية بشكل عام احد عناصر الادوات الاقتصادية التي توظف في مجال تنفيذ السياسة الخارجية ، فالأدوات الاقتصادية كانت ولا تزال من اهم ادوات السياسة الخارجية للدول .

5– تعتبر الولايات المتحدة الامريكية هي الدولة الاكثر توظيفا للعقوبات الاقتصادية

الذكية في العالم لدعم سياستها الخارجية انطلاقا من حجم وانتشار مصالحها عالميا وكونها الدولة الاكبر والاقوى وهي التي تهيمن الى حد كبير على النظام الدولي وتمتلك قدرات اقتصادية كبرى تمكنها من الضغط على الدول التي لا تنسجم سياساتها مع الاهداف والمصالح الامريكية .

6 – استخدمت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية الذكية في اهم ملفات السياسة الخارجية الامريكية في تعاملها مع الدول الاخرى لا سيما في ملفي المفاوضات مع ايران في مجال برنامجها النووي وفي مجال التعامل مع روسيا وتطلعاتها لا سيما في اطار عمل روسيا المتواصل على ضم اراضي اوكرانية الى اراضيها ومن بينها جزيرة القرم وبعض المقاطعات الاوكرانية في الشرق .

7 – على الرغم من ادعاء الولايات المتحدة ان العقوبات الذكية لا تستهدف الشعوب بقدر استهداف قوة النظام السياسي وداعميه الا انها بالحقيقة اضرت بطريقة او بأخرى بمصالح الشعوب عبر التأثير على مستوى الحياة بشكل عام بعد ان ادت الى تراجع مستويات النمو الاقتصادي وتواضع الخدمات العامة المقدمة للشعوب جراء تلك العقوبات ، كما اضرت بمصالح الشعوب خارج الدول المستهدفة جراء فرض العقوبات المتبادلة والتسبب بأزمات اقتصادية وغذائية كما هو الحال بعد الحرب الروسية الاوكرانية وما احدثته هي والعقوبات المفروضة من تراجع لمستويات الامن الغذائي العالمي .

8 – تعد العقوبات الاقتصادية الذكية اداة مهمة من ادوات تحقيق المصالح الامريكية حيث نجحت في دفع بعض الدولة المستهدفة اما الى التفاوض وتقديم بعض التنازلات او الامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات التي تتعارض مع المصالح الامريكية او على الاقل الاضرار بقدرات الدول المستهدفة حتى لو انها لم تتراجع عن مواقفها جراء تلك العقوبات ،

9 - غير انه في مواقف اخرى لم يكتب لهذه العقوبات النجاح الذي تتوقعه منها الدول التي تفرضها ومنها الولايات المتحدة اثر اصرار الدول المستهدفة على المضي بسياساتها المناوئة للسياسة الامريكية تحت كل الظروف ورغم كل الضغوط ، وفي هذا اشارة الى ان العقوبات الاقتصادية الذكية رغم دورها المهم في دعم اهداف السياسة الخارجية الامريكية الا ان دورها لم يكن على الدوام حاسم في تحقيق المصالح الامريكية

المصادر

أولا: الكتب العربية والمترجمة

1. النعيمي، احمد نوري ، السياسة الخارجية . عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ،2009.
2. مقلد ، اسماعيل صبري، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية . مصر:المكتبة الاكاديمية، 2013.
3. رودولف،بيتر، العقوبات في السياسة الدولية نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث. ترجمة عدنان عباس علي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2007.
4. سيمونز، جيف، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
5. حجازين، زياد عيد غطاس، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الامريكية : دراسة المقارنة(ايران وكوريا الشمالية) . المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، 2021.
6. بنديان، سوران اسماعيل عبدالله، دور العقوبات الذكية في إدارة الازمات الدولية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2012.
7. أبو شعير، فرح الزمان، العقوبات وتأثيراتها على اعتاب رئاسيات ايران 2013. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
8. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية ، ط1 . القاهرة: مكتبة النهضة العربية ، 1998 .
9. الرمضاني ، مازن اسماعيل، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، الطبعة الاولى. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1991 .
10. المهداوي، مثنى علي، السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، سلسلة كتاب النهرين العدد(4) . بغداد: كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2020.
11. سليم ، محمد السيد، تطور السياسية الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2002.
12. خشيم ، مصطفى عبدالله، موسوعة علم العلاقات الدولية ، الطبعة الاولى .بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1425 هجرية .

13. الاقداحي، هشام محمود ، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية . مصر:مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

1. نصيرة، شيبان، العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية ودورها في حفظ السلم والامن الدوليين. الجزائر: أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2019 .

2. رضا ، قردوح، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان. الجزائر: رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2011.

3. الطلوزي، عبدالله مصطفى عبد الحيم ، دور العقوبات الاقتصادية في إدارة الازمات الدولية ، دراسة حالتي ايران (1984-2000) ويوغسلافيا (1991-2000) . الاردن: رسالة ماجستير ،جامعة ال البيت ، 2002.

4. الجبوري، علي طالب لاحج، الدبلوماسية القسرية في العلاقات الاقتصادية الدولية «العقوبات الاقتصادية على روسيا في ظل ازمة أوكرانيا انموذجا». بغداد: رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2016 .

5. شلبي،احمد، السياسة الخارجية الاردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي(1979-1994). الجزائر: رسالة دكتوراه دولة في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2006 .

ثالثا: الدوريات

1- العزي، حسين. «مواجهة العقوبات الامريكية: مسارات قانونية جديدة». بيروت: دراسات وتقارير، العدد22، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق،2020.

2- كورترايت، ديفيد واخرون « العقوبات الذكية : إعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة في العراق». بيروت: مجلة المستقبل العربي ، العدد 268 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

3- نصيرة، شيبان و عباسة، طاهر» العقوبات الذكية بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية». الجزائر: مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، 30 ديسمبر ، 2011

4- لحرش، عبدالرحمن» العقوبات الاقتصادية الدولية». الجزائر: المجلة الجزائرية للعلوم

القانونية والاقتصادية والسياسية، ال، جزء الثالث، رقم 02، السنة 2011.
5- المصري ، عدنان « العقوبات الذكية على محك حقوق الانسان». دمشق: شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات ، كلية الحقوق، جامعة دمشق، بلا.
6- برقان، عاصم اميل» العقوبات في السياسة الدولية: العقوبات الامريكية ضد جمهورية روسيا الاتحادية نموذجا(2014-2016)». الاردن: المنارة ، المجلد26، العدد1، 2020.
-7 رضا، قردوح» العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية». الجزائر: مجلة الأبحاث القانونية والسياسية ، المجلد 02، السنة 2020، جامعة باتنة، 2020.
8- كاتزمان، كينث» العقوبات الذكية : ايران والعراق». ابو ظبي: سلسلة دراسات عالمية، العدد48، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

رابعا: الكتب الأجنبية

1- Cortwright ,David Lopez،George A.، Smart Sanctions Targeting Economic Statecraft. New York: ROWMAN AND LITTLEFIELD PUBLISHERS INC، 2002.
2-Tostensen، Arne and Bull، Beater ،Are Smart Sanctions Feasible . New York: world politics، Cambridge university، New York،2002.
3-koddenbrock، Kai، Smart Sanctions against Failed States: Strengthening the State through UN Smart Sanctions in Sub-Saharan Africa. Berlin: University Passau، 2007-2008.
-4 K. Holsti ، international politics framework for analysis . 2nd – ed. (Englewood cliffs N.J ; prentice-Hall ، 1977)

خامسا: الانترنت

1-European Commission، External Relations، « Sanctions »، 15/09/2009، p. 11 ، Disponible sur le site Internet:
2- europa.eu/external_relations/esp/sanctions/docs/index_en.pdf
https://asharq.com/ar/4ONPsfaLywsU7mFWRO7hz5-%D

الهوامش

1- Ahmed Shalabi, Jordanian foreign policy towards the process of settling the

Arab-Israeli conflict (1979-1994)، state doctoral dissertation in international relations, Department of Political Science, University of Algeria, Algeria, 2006.

2- Ahmed Nouri Al-Nuaimi, Foreign Policy, Zahran Publishing and Distribution House, Amman, 2009.

3- Ismail Sabri Moukalled, Foreign Policy, Theoretical Origins, and Practical Applications, Academic Library, Egypt, 2013.

4- Peter Rudolph, Sanctions in International Politics: A Look at the Results of Studies and Researches translated by Adnan Abbas Ali, Emirates Center for Straategic Studies and Researches, United Arab Emirates, 2007.

5- Jeff Simmons, Abuse in Iraq, Punishments, Law, and Justice, Center for Arab Unity Studies، Beirut، 1998.

6- Ziad Eid Ghattas Hijazin، Economic Sanctions as One of the Tools of American Foreign Policy: A Comparative Study (Iran and North Korea), Arab Democg cratic Center for Strategic Studies and Economic Policy, Germany, 2021.

7- Soran Ismail Abdullah Bandian, The Role of Smart Sanctions in Managing Inо ternational Crises, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2012.

8- Farah Al-Zaman Abu Shaier, Sanctions and their effects on the cusp of Iran's 2013 presidential elections, Al Jazeera Center for Studies, Qatar, 2013.

9- Muhammad Al-Sayyid Salim، Analysis of Foreign Policy، 1st edition، Arab Nahda Library، Cairo، 1998.

10- Mazen Ismail Al-Ramadhani، Foreign Policy: A Theoretical Study، first edition، Dar Al-Hekma for Printing and Publishing، Baghdad، 1991.

11- Muthanna Ali Al-Mahdawi، Foreign Policy: a General Theoretical Study، Al-Nahrain Center for Strategic Studies، Al-Nahrain Book Series، Issue (4)، College of Political Science، Al-Nahrain University، Baghdad، 2020.

12- Muhammad Al-Sayyid Seleem، The Development of International Politics in the Nineteenth and Twentieth Centuries، Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution، Cairo، 2002.

13- Mustafa Abdullah Khushim، Encyclopedia of International Relations. First edition. Dar Al-Jamahiriya for Publishing، Distribution, and Advertising، Bengo hazi، 1425 AH.

14- Hisham Mahmoud Al-Aqdahi، Foreign Policy and International Conferl ences، University Youth Foundation، Alexandria، Egypt، 2012.

15- Shiban Nasira، Smart International Economic Sanctions and their Role in Maintaining International Peace and Security، PhD Dissertation، Faculty of Law and Political Science، University of Mostaganem، Algeria، 2019.

16- Qarduh Reda، Smart Sanctions: The extent to which they are considered an alternative to traditional economic sanctions in their relationship to human rights، Master's thesis، Faculty of Law and Political Science، Colonel Hadj Lakhh dar University، Batna، Algeria، 2011.

17- Abdullah Mustafa Abdul Rahim Al-Talouzi، The Role of Economic Sanctions in Managing International Crises، Case Study of Iran (1984-2000) and Yugoslay via (1991-2000)، Master's Thesis، Al-Bayt University، Jordan، 2002.

18-Ali Talib Lahij Al-Jubouri، Coercive Diplomacy in International Economic Rey lations، "Economic Sanctions on Russia in Light of the Ukraine Crisis as a Moda el،" Master's Thesis، Faculty of Political Science، Al-Nahrain University، 2016.

19-Hussein Al-Ezzi، Confronting US Sanctions: New Legal Paths، Studies and Reports، Issue 22، Consultative Center for Studies and Documentation، Beirut، 2020.

20-David Cortright and others، Smart Sanctions: Restructuring United Nations Policy in Iraq، Arab Future Journal، No. 268، Center for Arab Unity Studies، Beie rut، 2001.

21- Shaiban Nasira and Taher Abbassa، Smart Sanctions as an Alternative to Ina ternational Economic Sanctions، Journal of Jurisprudence، Faculty of Law and Political Science، Abdelhamid Ben Badis University، December 30، Algeria، 2011

22- Abdel Rahman Laharsh، International Economic Sanctions، Algerian Journal of Legal، Economic, and Political Sciences، Part Three، No. 02، year 2011.

23-Adnan Al-Masry، Smart Sanctions on the Touchstone of Human Rights، Diaa Network for Conferences and Studies، Faculty of Law، University of Damascus.

24- Asim Emil Burgan، Sanctions in International Politics: American Sanctions against the Federal Republic of Russia as an Example (2014-2016)، Al-Manara، Volume 26، Issue 1، Jordan، 2020.

25- Qarduh Reda، Smart Sanctions as an Alternative to Comprehensive Economic Sanctions in Achieving Political Effectiveness، Journal of Legal and Political Researches، Volume 02، Year 2020، University of Batna، Algeria، 2020.

26- Kenneth Katzman، Smart Sanctions: Iran and Iraq، International Studies Series، Issue 48، Emirates Center for Strategic Studies and Researches، Abu Dhabi، 2003.

27-David Cortright، George A. Lopez، Smart Sanctions Targeting Economic Statecraft، Rowman and Littlefield Publishers Inc.، New York، 2002.

28-ARNE Tostensen and Beater Bull ،Are Smart Sanctions Feasible ،world politics، Cambridge university، New York،2002.

29-kai koddenbrock، Smart Sanctions against Failed States: Strengthening the State through UN Smart Sanctions in Sub-Saharan Africa، University Passau، Berlin،2007-2008.

30- K . Holsti ، international politics framework for analysis . 2nd – ed. (Englewood cliffs N.J ; prentice-Hall ، 1977) .

31-European Commission، External Relations، « Sanctions »، 15/09/2009، p. 11 ، Disponible sur le site Internet.:

32-europa.eu/external_relations/esp/sanctions/docs/index_en.pdf

https://asharq.com/ar/4ONPsfaLywsU7mFWRO7hz5-%D